JIU/REP/2016/5

التقييم المستقل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية

تقييم
إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات وفي دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

الأمم المتحدة

JIU/REP/2016/5
Arabic
Original: English

التقييم المستقل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية

تقييم
إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات وفي دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

الأمم المتحدة

شكر وتقدير

بصفتي مفتش بوحدة التفتيش المشتركة ورئيس فريق إدارة التقييم، أود أن أشكر جميع الذين اضطلعوا بدور في دعم التقييم.

وأود أن أشكر الدول الأعضاء على ما اتصفت به من بصيرة في اختيار موضوع مناسب لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ولتوفيرها موارد خارجة عن الميزانية من أجل توجيه عملية إجراء تقييم مستقل على نطاق المنظومة للنتائج الإنمائية المتحققة. فمشاركة هذه الدول في المراحل المختلفة قد ساعدت على تعزيز القيمة الاستراتيجية للتقييم. ويُسجَّل تقدير خاص للبعثات الدائمة لآيرلندا وبنن وسويسرا وفيجي والنرويج وهندوراس. وقد اضطلع المسؤولون الوطنيون من البلدان الـ ١٦ التي اختيرت لإجراء دراسة متعمقة بدور رئيسي في توفير المعلومات من أجل التحليل. وقدَّم ثلاثة وأربعون بلداً معلومات من أجل التحقُّق من النتائج المتوصَّل إليها. ونحن في غاية الامتنان لهم لالتزامهم بهذا العمل. وهذا التقدير يمتد إلى كثير من شركاء التنمية الذين بذلوا وقتهم من أجل التشاور وقدَّموا بيانات ومعلومات مستفيضة.

وأود أن أُسجّل تقديري وشكري لمجموعة كبيرة وهامة من الجهات صاحبة المصلحة التي اضطلعت بدور نشط في جعل هذا التقييم التجريبي حقيقة واقعة. وقد تشكلت عضوية المجموعة المرجعية لأصحاب المصلحة الرئيسيين من الدول الأعضاء، والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومكاتب المنسقين المقيمين، وفرق العمل ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وخبراء عالميين وشركاء إنمائيين (مؤسسات متعددة الأطراف ومؤسسات ثنائية) ومؤسسات إقليمية معنية بالإحصاءات، ومنظمات تابعة للقطاع الخاص أو منظمات غير حكومية، ومراكز إقليمية للتقييم. وقدَّمت هذه الجهات مشورة موضوعية واستراتيجية في مجال توجيه التركيز والنهْج الذي يُتَّبع، كما استعرضت مسوَّدات هذا التقرير التقييمي.

وأعرِب عن تقديري لسبعة مكاتب تقييم تابعة للمنظمات المشكِّلة لمنظومة الأمم المتحدة على التزامها برؤية مشتركة للتقييم المستقل المضطلع به على نطاق المنظومة. وهذه المنظمات هي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد أسهمت هذه المنظمات بصفتها أعضاء في فريق التقييم الإداري في تحسين الجودة المهنية والتقنية للتقييم، وقدَّم بعضها الأموال اللازمة لبدء التقييم. وأعرِب عن تقديري الخاص لليونيسيف لما قدَّمته من دعم مالي تشتد الحاجة إليه في مرحلة حرجة من التقييم ولما أسهمت به من خبرة موظفيها الفنية لدعم إدارة عملية التقييم.

وقد استفادت عملية جمع البيانات واستعراض التقارير من المشاركة النشطة من جانب ٣٠ وحدة من وحدات السياسات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، كانت مستعدة أيضاً للمشاركة في الحوارات المتعلقة بالنتائج المتوصَّل إليها. وفي هذا الصدد، أود أن أنوّه بالدعم المكثَّف الذي قدَّمته شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة والإحصائيون في منظومة الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، فإنني أود أن أقدِّم الشكر الخاص إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمنسقين المقيمين الذين دعموا الأعمال اللوجستية وتدبير الأموال المرتبطة بإجراء الدراسات القُطرية والتحقُّق من النتائج التي توصل إليها الموظفون القُطريون.

وقد تطلب تنظيم التقييم هو وإدارة الصندوق الاستئماني للتقييم المستقل المضطلع به على نطاق المنظومة قيام الأمين التنفيذي لوحدة التفتيش المشتركة وموظفو الوحدة والمتدربون الداخليون وأمانة تنسيق هذا التقييم المستقل بدور في غاية الأهمية في مجال العمليات اليومية المتعلقة بالإدارة وإجراء البحوث والتحليلات والتنسيق والاتصال مع أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وفي مجال دعم جميع جوانب تصميم التقييم وإجرائه وإدارته ومراقبة جودته وتقديم التقارير عنه. وأُسجِّل تقديري الخاص أيضاً لمكتب تنسيق المساعدات الإنسانية لتقديمه منسِّق أمانة التقييم المستقل المضطلع به على نطاق المنظومة على سبيل الإعارة لمدة سنتين.

وأجرَى التقييم فريق من الخبراء الاستشاريين الذين كانوا على استعداد للعمل وهم يتحلّون بالمرونة في سياق التمويل المخصص والذي لا يمكن التنبؤ به والتحديات الإدارية الكبيرة. وهؤلاء الخبراء هم الدكتور مايكل رينولدز (قائد الفريق)، والدكتور خوسيه رامون ألبيرت (كبير إحصائيين)، والسيدة ماري سترود (كبيرة مستشارين وعضو الفريق)، والسيد فرانسوا – كورنيي كيدوفيد (مقيِّم وطني)، والسيدة كلاوديا فيلانويفا (خبير استشاري قُطري). وهم يستحقون كلمة تقدير خاصة. وأعرِب أيضاً عن تقديري للسيد هيرمان هابيرمان على استعداده المستمر لتقديم المشورة الاستراتيجية. ولم يكن ليتسنّى إجراء التقييم دون التفاني الكامل طوال الوقت من جانب رئيس الفريق الذي تعاون مع رئيس فريق إدارة التقييم التابع لوحدة التفتيش المشتركة ومع أعضاء هذا الفريق ومع موظفي ومفتشي وحدة التفتيش المشتركة تعاوناً واسع النطاق في إدارة الجودة في إطار القيود المتعلقة بالوقت والميزانية وفي ظل التحديات الإدارية. وإنني ممتن للدكتور مايكل رينولدز لتفانيه في السلوك المهني ولنجاح التقييم.

وقد قامت آلية التنسيق المؤقتة لمبادرة التقييم المستقل المضطلع به على نطاق المنظومة، التي ترأسها وحدة التفتيش المشتركة والتي تضم أعضاء من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتعزيز الكفاءة في إدارة التقييم. وأشعر بالامتنان لهم جميعاً لما قاموا به من دور استشاري ولما قدَّموه من اقتراحات بشأن النُّهُج العملية والواقعية التي تُتَّبع في إجراء التقييم.

وقامت وحدة التفتيش المشتركة، تمشياً مع ولايتها المتمثلة في إجراء عمليات تقييم مستقلة على نطاق المنظومة، بدور قيادي وموضوعي حاسم الأهمية. وأتوجه بخالص الشكر إلى جميع مفتشي وحدة التفتيش المشتركة الذين ساعدوا على توجيه إدارة التقييم، والذين عمدوا، في ضوء الحكمة الجماعية لوحدة التفتيش المشتركة أو في سياق آلية استعراض النظراء، إلى إجراء استعراضات متأنية لنتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أشكر المنسقين التابعين لوحدة التفتيش المشتركة على ما قدَّموه من دعم مكثَّف في التنسيق.

وترد في التذييل التقني لهذا التقرير التفاصيل المتعلقة بالأفراد المستعان بهم من المنظمات والمجموعات المختلفة.

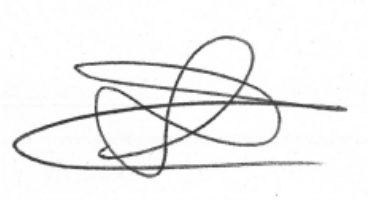

(توقيع) سوكاي بروم – جاكسون، المفتش
وحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة
رئيس فريق إدارة التقييم

تصدير

في وقت يتسم بالتمحيص المتزايد للنتائج الإنمائية ولتأثير المشاريع على التنمية، وبالنظر إلى الحاجة الواضحة إلى فهم جيد لما يصلح ولماذا وأين، يوجد تركيز أكبر في كثير من الوكالات الإنمائية وفي كثير من البلدان على القياس والرصد والتحليل والتقييم. إذ تؤدّي البيانات والإحصاءات دوراً هاماً في دعم إيجاد الأدلة القوية التي تتطلبها هذه المهام التي تدعم عملية صنع القرار والإدارة الرشيدة. وهذا أمر بالغ الأهمية للحد من المخاطر في عملية صنع القرار في عالم بالغ التعقيد وسريع التغيّر. وهذه الحملة للحصول على أدلة قوية استناداً إلى إحصاءات صحيحة هي أحد الأسباب التي تقف وراء ثورة البيانات، وهي حملة ظلت ذات مكانة مركزية في الحوار الذي يدور حول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

والمجموعة الواسعة النطاق والمتكاملة من أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ستطرح على جميع البلدان تحدياً يتعلق بقياسها ورصدها وتحقيقها. وسيصدق ذلك بوجه خاص على البلدان النامية. ومع ذلك، فإنه يتيح لهذه البلدان فرصة كبيرة للقيام بدور رئيسي في وضع الأُطر المفاهيمية والسياسية اللازمة لتحديد النتائج وإنتاج واستخدام الإحصاءات ذات الصلة. كما أنه يتيح لمنظومة الأمم المتحدة وللشركاء في التنمية الفرصة لإعادة النظر في النماذج القديمة في مجال دعم البلدان في سعيها إلى تحديد القدرات الملائمة اللازمة لتطوير النظام الإحصائي.

ويبحث هذا التقييم أهمية منظومة الأمم المتحدة ككل واتساقها بالاتساق وما تحققه من قيمة مضافة في تعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات الإحصائية وتحليلها واستخدامها. وهو يتيح أساساً جيداً للمساعدة على تشكيل إطار الحوار المتعلق بالدور المستمر لمنظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان والتغييرات اللازمة لتحسين قيمتها النسبية في عالم متنوع وسريع التحوّل يشتمل على جهات فاعلة متعددة تسعى جميعاً إلى تحسين النتائج الإنمائية.

ويخلص التقييم إلى أن منظومة الأمم المتحدة قد قدَّمت إسهاماً إيجابياً في تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بإنتاج الإحصاءات، ولكن ما زالت توجد تحديات تواجه التصدّي للمهمة الصعبة المتمثلة في دعم استخدام الإحصاءات استخداماً أفضل. ويلزم تعزيز التموضع الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة على الصُّعُد العالمي والإقليمي والوطني. ويلزم، على الصعيد الوطني، زيادة التنسيق والاتساق والتكامل من أجل تعزيز إسهام منظومة الأمم المتحدة.

ويوصِي التقييم بأن يصبح تقديم الدعم من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية أولويةً استراتيجيةً رئيسيةً بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة، وأن يكون الهدف الرئيسي لهذا العمل هو تحسين استخدام الإحصاءات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وتقدَّم ثلاث توصيات مؤسسية أخرى للتصدي للتحديات المطروحة على الصُّعُد العالمي والإقليمي والوطني.

وقد جاء هذا التقييم التجريبي كأحد نواتج العمل الريادي لوضع إطار مبتكر لإجراء التقييم المستقل المضطلع به على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: إطار يتناول الولاية المتعلقة بإجراء هذه التقييمات وطلبها ووظيفتها والترتيبات التنظيمية المتعلقة بها وتمويلها وترتيبات الشراكة اللازمة لإجرائها. ويعزز التقييم الآليات القائمة لإجراء التقييمات في منظومة الأمم المتحدة، بناء على القيمة المضافة النسبية لوحدات التقييم الخارجي والداخلي بمنظومة الأمم المتحدة وتحسين التنمية المتبادلة للقدرات.

وهذا النهْج يمثل إحدى أهم الطرق الملموسة لتناول التغييرات المطلوبة في منظومة الأمم المتحدة لكي يجري على نحو فعال تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويتيح إجراء هذا التقييم الشامل العديد من الدروس التي سيستفاد منها في المشاريع المستقبلية من هذا النوع. وهذه الممارسة، رغم جميع التحديات، قد أثبتت أن هذا النهْج يمكن أن يُكلَّل بالنجاح ويمكن أن يساعد على معالجة المشاكل والمسائل على نطاق المنظومة.

موجز تنفيذي

تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات من أجل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً JIU/REP/2016/5

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ القرار ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وفي أعقاب ذلك، حدَّدت الفقرة ٨ من منطوق القرار ٢٢٩/٦٨ أن هذين التقييمين المستقلين التجريبيين على نطاق المنظومة سيجري الاضطلاع بهما في عام ٢٠١٤، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية. وهذا التقييم هو أحد التقييمين[١] المختارين ليكونا جزءاً من تنفيذ سياسة التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية[٢] (سياسة التقييم المستقل على نطاق المنظومة) وقد أقرته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٣].

ومع انتقال العالم من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن تعزيز القدرات الوطنية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة قد عاد مرة أخرى إلى واجهة الاهتمام. ويُقترَح في اتفاق عام ٢٠١٥ بشأن خطة عام ٢٠٣٠ مجموعة أوسع نطاقاً وأكثر تكاملاً من الأهداف والمؤشرات التي ستَطرح على جميع البلدان تحدياً يتمثل في رصدها فضلاً عن تحقيقها. وتسلِّم الدول الأعضاء على نحو متزايد بأن الإحصاءات يجب أن تؤدي دوراً أكثر بروزاً مما كان عليه الحال في الماضي، وبدأت هذه الدول في استعراض القدرات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة للاستجابة لهذه الاحتياجات الناشئة.

والغرض الأساسي من التقييم هو مساعدة منظومة الأمم المتحدة على تقديم دعم أقوى بغية تنمية القدرات الإحصائية الوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة[٤]. وقد وُضعت الأهداف التالية بما يتمشّى مع سياسة التقييم المستقل المضطلع به على نطاق المنظومة.

- الهدف ١: وصف أهمية القدرات الإحصائية الوطنية ووصف تطور حالتها؛

---

(١) التقييم التجريبي الثاني هو *التقييم الاستعراضي التوليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر*.

(٢) انظر الوثيقة A/68/658-E/2014/7.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٨.

(٤) يوجد غرض ثانٍ للتقييم التجريبي يتمثل في إتاحة دروس يُستفاد بها في تعزيز آليات وطرائق تخطيط وإدارة وإجراء واستخدام التقييم المستقل المضطلع به على نطاق المنظومة. وسيجري تناول هذه المسألة في وثائق مستقلة بشأن "الدروس المستفادة" تعدها آلية التنسيق المؤقتة للتقييم المستقل المضطلع به على نطاق المنظومة.

- الهدف ٢: تحليل دور منظومة الأمم المتحدة في دعم القدرات الإحصائية الوطنية في سياق الجهد الدولي الأوسع نطاقاً والتموضع الاستراتيجي للمنظومة في هذا الصدد؛
- الهدف ٣: القيام، قدر الإمكان، بتقييم إسهام الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية والقيمة التي أضافها هذا الدعم إلى هذه القدرات، إلى جانب العوامل التي يمكن أن تفسر هذا الدور وهذا الأداء؛
- الهدف ٤: التوصية بإجراءات استراتيجية من أجل تعزيز إسهام منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية في المستقبل عن طريق إدخال تعديلات على دور هذا الإسهام ومكانته والنُّهُج المتعلقة به.

الاستنتاجات والتوصيات

تمثل الاستنتاجات الأربعة التالية الرسائل الرئيسية التي يطرحها التقييم على الدول الأعضاء لكي تأخذها في الاعتبار عند بحث خيارات إصلاح الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. ويتناول الاستنتاجان ١ و٢ الهدف الثاني للتقييم[٥]، بينما يتناول الاستنتاجان ٣ و٤ الهدف الثالث لهذا التقييم[٦].

وتنبع التوصيات بشكل منطقي من الاستنتاجات. وعند صياغة هذه التوصيات، بُذلت محاولة للتركيز على مسائل السياسة العامة ذات الصلة بالمستوى الاستراتيجي المرتفع بدلاً من التركيز على تفاصيل تصميم وتنفيذ المشاريع والبرامج. وعلى وجه التحديد، تهدف التوصيات إلى تعزيز الدعم التشغيلي المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتناول التوصيات الهدف الرابع من التقييم[٧].

الاستنتاج ١: قدَّمت كيانات منظومة الأمم المتحدة على الصُّعُد العالمي والإقليمي والقُطري إسهامات هامة في تطوير القدرات الوطنية المتعلقة بإعداد الإحصاءات. والعمل الذي اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة بشأن وضع المعايير الإحصائية قد جرى تسليط الضوء عليه باعتباره مجالاً هاماً من مجالات النجاح. بيد أنه توجد بعض التحديات المتعلقة بمدى جودة هذا الإسهام في إعداد الإحصاءات، وبصورة محددة فيما يتصل بتنسيق الأنشطة ومدى استدامة النتائج ومدى أهمية الأنشطة بالنسبة إلى أولويات جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة. ومع ذلك، تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى البناء على نجاحاتها وإلى مواجهة التحديات والحفاظ على قيادتها العالمية في هذا المجال لكي يكون دورها فعالاً في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

(٥) القيام، قدر الإمكان، بتقييم إسهام الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية والقيمة التي أضافها هذا الدعم إلى هذه القدرات.

(٦) تحليل دور منظومة الأمم المتحدة في دعم القدرات الإحصائية الوطنية في سياق الجهد الدولي الأوسع نطاقاً والتموضع الاستراتيجي للمنظومة في هذا الصدد.

(٧) التوصية بإجراءات استراتيجية من أجل تعزيز إسهام منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية في المستقبل عن طريق إدخال تعديلات على دور هذا الإسهام ومكانته والنُّهُج المتعلقة به.

- **التوصية ١: ينبغي للجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، أن تجعل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية إحدى الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لكيانات منظومة الأمم المتحدة في مجال تناول مسائل إعداد الإحصاءات الرسمية ونشرها واستخدامها، وينبغي أن تدعو الجمعية جميع الدول الأعضاء إلى إعادة توجيه الموارد المالية اللازمة من أجل دعم جميع المجالات الثلاثة.**

الاستنتاج ٢: على الرغم من أن منظومة الأمم المتحدة قد ساعدت الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها فيما يتعلق بإعداد الإحصاءات، يلزم القيام بالمزيد من أجل تفعيل شعار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة القائل بأن البيانات الأفضل تقود إلى حياة أفضل. ولم تعترف منظومة الأمم المتحدة دائماً بأن الإحصاءات هي مسألة من مسائل الإدارة الرشيدة الوطنية، ولم تفعل ما يكفي لتشجيع وتيسير استخدام الإحصاءات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. والاستخدام الفعال للإحصاءات من جانب واضعي السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص هو أمر لا بد منه إذا كان للبلدان أن تحقّق أهداف التنمية المستدامة وأن تذهب إلى أبعد من مجرد رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. وهذا يتطلب تقديم الدعم إلى تنمية القدرات الوطنية على استكشاف ثروة البيانات التي كثيراً ما تنتجها النظم الإحصائية الوطنية، وإجراء تحليل أعمق، ليس فقط للاتجاهات ولكن أيضاً للأسباب الكامنة وراء العقبات التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

- **التوصية ٢: ينبغي للجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ وفي سياق متابعة خطة عام ٢٠٣٠، أن تعيد التأكيد على أن الهدف الرئيسي للدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية هو *استخدام الإحصاءات الوطنية لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية*، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وأن تطلب، في هذا الصدد، إلى المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تبذل جميع الجهود لدعم تحقيق هذا الهدف.**

وبينما يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تجلب مهارات تقنية قوية لدعم إنتاج الإحصاءات، فإن هذا الإنتاج هو وسيلة لتحقيق غاية. فاستخدام الإحصاءات على الصعيد الوطني لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية يجب الاعتراف به على أنه النتيجة المقصودة من الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة وعلى أنه مقياس نجاحها. وهكذا، فليست المسألة المطروحة هي إما دعم إنتاج الإحصاءات وإما استخدامها، فهما مسألتان متداخلتان وبينهما علاقة منطقية.

- **التوصية ٣:ينبغي قيام الرؤساء التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة التي تعمل على تنمية القدرات الإحصائية الوطنية بإنشاء شبكة (فريق عامل أو فرقة عمل) تجمع بين إدارات السياسات والبرامج والإحصاءات لدى الكيانات**

المختلفة من أجل تحديد كيف يمكن تقديم دعم أفضل لزيادة فعالية استخدام الإحصاءات من جانب الجهات الوطنية صاحبة المصلحة استخداماً يحقق الأهداف الإنمائية الوطنية، وينبغي أن يضعوا توجيهات على نطاق المنظومة تسترشد بها كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

وبالإضافة إلى المناقشات التي دارت على نطاق المنظومة على الصعيد العالمي، فإن مناقشة واعتماد التوجيهات الشاملة ينبغي أن يجريا على الصعيدين الإقليمي والقُطري في إطار شراكة مع الدول الأعضاء ومع منظمات من خارج منظومة الأمم المتحدة. وسيكفل ذلك إتاحة قدرٍ أكثر ملاءمة من التوجيه ومن طرائق الدعم الإقليمي للأفرقة القُطرية للأمم المتحدة التي تعمل بشأن تعزيز القدرات من أجل استخدام الإحصاءات استخداماً أكثر فعالية. وينبغي أن يتولّى زمام القيادة في إدارة هذه الشبكة كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة لديه خبرة في دعم تنمية القدرات الإحصائية الوطنية وكذلك في المشاركة في وضع السياسات الاستراتيجية الوطنية.

الاستنتاج ٣: لا تتمتع منظومة الأمم المتحدة حتى الآن بوضع مناسب يمكّنها من زيادة إسهامها، ومن زيادة جودة هذا الإسهام، في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية في ظل البيئة الإحصائية العالمية الجديدة. وتعرض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحديات وفرصاً ستتطلب مزيداً من الفعالية والكفاءة في استجابة منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الأعمال الجارية التي يضطلع بها الفريق الرفيع المستوى[٨] والتي يمكن أن تعزّز قيادة منظومة الأمم المتحدة للنظام الإحصائي العالمي، لا توجد في الوقت الحاضر خطة شاملة توضّح أدوار الكيانات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تدعم جهود تنمية القدرات الإحصائية الوطنية، أو توضّح تقسيم العمل فيما بين هذه الكيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد يكون مستوى الاستثمار في كيانات الأمم المتحدة غير كافٍ إذا أُريد لهذه الكيانات أن تقود الاستجابة المتكاملة من جانب منظومة الأمم المتحدة للثورة البياناتية الناشئة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى الوقت الحاضر، ظلت تنمية القدرات الإحصائية الوطنية أولوية من بين كثير من أولويات الأمم المتحدة الرامية إلى دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن إذا كان لمنظومة الأمم المتحدة أن تحقق النجاح فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، يتعين عليها أن تولي أهمية أكبر لهذا المجال من مجالات عملها وأن تنظر في استعراض ولايات كيانات الأمم المتحدة المشاركة الرئيسية.

- **التوصية ٤: ينبغي أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ وفي سياق متابعة خطة عام ٢٠٣٠، أن يضع إطاراً استراتيجياً لفترة**

(٨) أنشأت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (المكون من الدول الأعضاء ويشمل الوكالات الإقليمية والدولية بصفة مراقِب). ويهدف الفريق إلى إقامة شراكة عالمية من أجل بيانات التنمية المستدامة، وهو يقدّم تقارير سنوية إلى اللجنة الإحصائية.

السنوات الخمس القادمة بشأن الدعم المتكامل المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية على الصُّعُد العالمي والإقليمي والقُطري، يحدّد أدوار ومجالات عمل الكيانات المعنية على جميع الصُّعُد الثلاثة.

وينبغي أن يسترشد هذا الإطار بالحاجة إلى زيادة فعالية القدرات والولايات القائمة على جميع المستويات[٩] والجمع بينها لضمان إنشاء بنية هيكلية شاملة للأمم المتحدة بغية تقديم الدعم المتكامل والشامل إلى عمليات تنمية القدرات الإحصائية الموجَّهة وطنياً. وهذا الجهد يمكن أن يستفيد من فرص التآزر، وأن يكفل تخصيص الموارد لأنسب المستويات، وأن يحد من الازدواجية والتداخل. كما ينبغي ربط هذا الإطار ربطاً واضحاً بعملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن هذا الإطار أن يساعد على المواءمة بين التمويل والمهام والإدارة الرشيدة والترتيبات التنظيمية لدى منظومة الأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، سيبحث الإطار ثغرات التمويل بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة في هذا المجال، وسيبحث عن حلول مبتكرة للتصدي لها، ربما عن طريق تجميع إمكانيات آليات التمويل و/أو عن طريق تعبئة موارد القطاع الخاص.

ومن المهم أن يجري استحداث الإطار عن طريق عملية شاملة للجميع تضم الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، ليس فقط لضمان تصميم الإطار تصميماً جيداً ولكن أيضاً لزيادة احتمال أن يجري تنفيذه. وينبغي أن يكفل الإطار الروابط بين آليات التنسيق القائمة على شتى المستويات وأن يحدد معايير أداء واضحة لكي يمكن تقييم أداء منظومة الأمم المتحدة تقييماً دورياً. وعلاوة على ذلك، يجب أن يأخذ الإطار في الحسبان ما تقوم به بالفعل الوكالات الأخرى (الدولية والإقليمية والثنائية). وينبغي للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، بوصفها الهيئة الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة التي تضم معاً كبار الإحصائيين القُطريين كافةً، أن تؤدي دوراً رائداً في وضع هذه الخطة. وينبغي أن تشارك في هذا العمل المنظمات ذات الصلة من خارج منظومة الأمم المتحدة.

الاستنتاج ٤: على الصعيد القُطري، لا تقوم دائماً كيانات منظومة الأمم المتحدة بالتصرّف كنظام منسق ومتسق ومتكامل عندما تضطلع بدعم تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وتتلقى البلدان الدعم على نحو متواتر من منظومة الأمم المتحدة في شكل كثير من المبادرات المستقلة، التي كثيراً ما تكون مدفوعة بجداول أعمال عالمية، وعادة ما تتلقّاه عبر مجموعة واسعة من الشركاء الوطنيين. ورغم أن التجزؤ البرنامجي للدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة قد عولج (إلى حد ما) في بعض البلدان عن طريق برامج الأمم المتحدة المشتركة، فقد ظل أحد التحديات المطروحة بشكل عام هو تناول مسألة تنمية القدرات الإحصائية الوطنية

(٩) ينبغي أيضاً أن يأخذ هذا الإطار في الحسبان عمليات التخطيط والإبلاغ (تقديم التقارير) القائمة لدى كيانات الأمم المتحدة المشارِكة.

كنظام متكامل. وحيثما يُفتقَر إلى التنسيق والاتساق، يصبح من الأصعب على منظومة الأمم المتحدة أن تقدِّم دعماً أوسع نطاقاً إلى الدول الأعضاء في مجال إقامة وتطوير النظم الإحصائية الوطنية الشاملة التي تديم إنتاج الإحصاءات واستخدامها. وفي هذا الصدد، يتعين تعزيز مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة بتزويدها بالقدرات الإحصائية من أجل إيجاد دور متكامل للأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية.

- **التوصية ٥: ينبغي أن تكفل الجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، أن تكون تنمية القدرات الإحصائية الوطنية أحد مجالات الدعم الاستراتيجي التي تقدِّمها جميع الأفرقة القُطرية للأمم المتحدة، مع التسليم بأن الدور المضطلع به سيتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان على النحو الذي تحدده السلطات الوطنية.**

ونظراً إلى أن هذا هو أحد مجالات الدعم الاستراتيجي، فينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، حسب الضرورة، أن تقود عملية تطوير النظم الإحصائية الوطنية، وأن تعبئ الموارد وتقدِّم الدعم المتكامل والمتباين والمحدد السياق عن طريق عمليات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة. ولا بد من أن يكون الدعم الموجَّه من منظومة الأمم المتحدة مقدَّماً في إطار شراكة مع المنظمات الدولية الرئيسية الأخرى العاملة في هذا المجال. ودور منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية سيُحدَّد بوضوح في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أو ما يماثله) تحت قيادة المنسق المقيم. وينبغي أثناء إعداد هذا الإطار وضع إرشادات بشأن تقييم الدور القُطري المحدد لمنظومة الأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وفي هذا السياق، فإن الدعم المقدَّم على نطاق المنظومة سيشمل الدعم المقدَّم من الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلاوة على ذلك، فإن أي دعم متكامل وشامل يمكن تقديمه من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية ينبغي أن يستفيد أيضاً من العمل الذي تقوم به بالفعل الوكالات الدولية الأخرى في البلد وأن يأخذ في الحسبان هذا العمل، وينبغي بناء شراكات في هذا الصدد حسبما يكون مناسباً. ويمكن لإطار أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القُطري، إذا وافقت الحكومات الشريكة على ذلك، أن يكون "طريقة شاملة" لتناول مسألة تنمية القدرات الإحصائية الوطنية، بما في ذلك مسائل التنسيق التي حددها هذا التقييم.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	شكر وتقدير		iii
	تصدير		vi
	موجز تنفيذي		viii
الفصل		الفقرات	
أولاً –	مقدمة	١-١٣	١
ثانياً –	القدرات الإحصائية الوطنية	١٤-٢٩	٦
	ألف- تنمية القدرات الإحصائية الوطنية	١٦-٢٠	٦
	باء – الدعم الدولي لتنمية القدرات الإحصائية الوطنية	٢١-٢٥	٨
	جيم- السياق المتغير للقدرات الإحصائية الوطنية	٢٦-٢٩	١٠
ثالثاً –	النتائج المتوصَّل إليها بشأن دور منظومة الأمم المتحدة وإسهامها	٣٠-٦٨	١٢
	ألف- السؤال التقييمي ١: ما هو إسهام منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية؟	٣١-٥٠	١٢
	باء – السؤال التقييمي ٢: ما هي جودة إسهام منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية؟	٥١-٦٨	١٩
رابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات	٦٩-٨٨	٢٧
	ألف- الاستنتاج ١ المتعلق بالأداء الإجمالي	٧٢-٧٤	٢٧
	باء – الاستنتاج ٢ المتعلق باستخدام الإحصاءات	٧٥-٧٩	٢٩
	جيم- الاستنتاج ٣ المتعلق بالتموضع الاستراتيجي	٨٠-٨٣	٣٢
	دال – الاستنتاج ٤ المتعلق بالتعاون على الصعيد القُطري	٨٤-٨٧	٣٥
	هاء – موجز التوصيات	٨٨	٣٧
المرفق			
الأول –	استعراض عام للإجراءات التي يتعين أن تتخذها المنظمات المشاركة بناءً على توصيات وحدة التفتيش المشتركة		٣٧

أولاً- مقدمة

١- كانت الجمعية العامة قد قررت، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤[١٠]، إجراء التقييم الحالي بوصفه إحدى الدراستين التجريبيتين[١١] اللتين كانتا تشكلان جزءاً من تنفيذ سياسة التقييم المستقل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية داخل المنظومة (سياسة التقييم المستقل على نطاق المنظومة)[١٢]. والغرض الأساسي من التقييم هو مساعدة منظومة الأمم المتحدة على تقديم دعم أقوى بغية تنمية القدرات الإحصائية الوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وقد وُضعت الأهداف التالية بما يتمشّى مع سياسة التقييم المستقل المضطلع به على نطاق المنظومة:

- الهدف ١: وصف أهمية القدرات الإحصائية الوطنية ووصف تطور حالتها؛
- الهدف ٢: تحليل دور منظومة الأمم المتحدة في دعم القدرات الإحصائية الوطنية في سياق الجهد الدولي الأوسع نطاقاً وتحليل التموضع الاستراتيجي للمنظومة في هذا الصدد؛
- الهدف ٣: القيام، قدر الإمكان، بتقييم إسهام الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية والقيمة التي أضافها هذا الدعم إلى هذه القدرات، إلى جانب العوامل التي يمكن أن تفسر هذا الدور وهذا الأداء؛
- الهدف ٤: التوصية بإجراءات استراتيجية من أجل تعزيز إسهام منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية في المستقبل عن طريق إدخال تعديلات على دور هذا الإسهام ومكانته والنُّهُج المتعلقة به.

٢- وقد أدت المشاورات الواسعة المعقودة بين الجهات صاحبة المصلحة أثناء تصميم التقييم الحالي إلى إيجاد نطاق محدد بوضوح. وتناول التقييم القدرة الوطنية على جمع البيانات، وإجراء التحليلات الإحصائية، واستخدام الإحصاءات الرسمية في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، ولذلك فإنه غطّى النظام الإحصائي الوطني برمته. وشمل التقييم جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية[١٣]، ابتداءً من عام ٢٠٠٠، مع التركيز على السنوات الخمس الأخيرة.

---

(١٠) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٨.

(١١) الدراسة التجريبية الثانية هي التقييم الماورائي لجودة تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي التقييمات المنشورة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ وتجميع توليفي لها.

(١٢) انظر الوثيقة A/68/658-E/2014/7.

(١٣) يمكن الاطلاع في الفرع ٤ من التذييل التقني على قائمة كاملة تضم كيانات الأمم المتحدة الثلاثين.

٣- وقد صُمِّم النهْج العام للتقييم في ظل قيود بالغة الشدة تتعلق بالميزانية والوقت المتاح. وربما كان يمكن وضع منهجية أكثر تطوراً لو كان قد أُتيح قدر أكبر من موارد الميزانية ومن الوقت، ولكن كان أحد المبادئ التوجيهية هو الجمع بين البساطة والواقعية مع ضمان حيادية التقييم وجودته ومصداقيته وفائدته. ويمكن النظر إلى هذا النهْج من حيث العناصر الأساسية التي تهدف إلى تحقيق أهداف التقييم ضمن النطاق المحدد. فأولاً: اتخذ التقييم الصعيد القُطري كوحدة تحليل لتقييم مدى الإسهام في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وقد ضمن ذلك أيضاً أسبقية المنظور الوطني في تقييم الإسهام، ولا سيما أنه ليس لدى الأمم المتحدة أهداف على نطاق المنظومة يمكن إجراء التقييم على أساسها. ثانياً، جرى الجمع بين الأساليب المتعددة لجمع البيانات وعملية مصادقة قوية وواسعة النطاق. ثالثاً، ركّز التقييم على توصيات استراتيجية تطلعية تهدف إلى دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد حُدد سؤالان عامان يتناولان أهداف التقييم، كما حُددت معهما أسئلة فرعية مرتبطة بها، كما يلي:

السؤال ١: ما هو إسهام منظومة الأمم المتحدة داخل الإطار الأوسع للدعم الدولي المقدَّم من أجل تطوير القدرات الإحصائية الوطنية؟

- وما هو إسهام منظومة الأمم المتحدة في تحقيق نتائج تنمية القدرات الإحصائية الوطنية (الفعالية)؟
- هل من المحتمل أن يساعد إسهام منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية (التأثير)؟

وما هي الحالات التي كانت فيها الأمم المتحدة الأكثر نجاحاً وتلك التي كانت فيها الأقل نجاحاً، وما هي نقاط القوة النسبية لمنظومة الأمم المتحدة في هذا المجال (الأهمية والفعالية)؟

السؤال ٢: ما هي جودة[١٤] إسهام منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية؟

- هل كان الدعم المقدَّم من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية وثيق الصلة باحتياجات البلد، مع أخذ القيود المتعلقة بالموارد والأولويات المتنافسة في الحسبان (الأهمية)؟
- ما مدى استدامة الجهود المبذولة لتنمية القدرات من جانب منظومة الأمم المتحدة (الاستدامة)؟
- ما مدى اتساق الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية بالاتساق والتنسيق (الكفاءة)؟

(١٤) تقتصر مسألة جودة الإسهام على المجالات التي تتناولها الأسئلة الفرعية الثلاثة، ألا وهي مدى أهمية الإسهام واستدامته وتنسيقه واتساقه.

٤- ويعرض الجدول ١ الأساليب الرئيسية لجمع البيانات[١٥]. واستخدِم في كل أسلوب من الأساليب الإطار نفسه، أي أسئلة التقييم والأسئلة الفرعية، ما يسَّر تحليل البيانات والتثليث بين الأساليب والمصادر. ولم يكن في مقدور جميع أساليب جمع البيانات الإجابة على كل سؤال من الأسئلة الفرعية. فعلى سبيل المثال، في حين أن كثيراً من التقييمات القائمة التي بُحثت تتناول مسائل الفعالية، فإن بعضها لم يبحث مسألتي الكفاءة أو الاستدامة بالطريقة التي استخدمها هذا التقييم. ومع ذلك، فقد جُمع الحد الأدنى من البيانات لضمان دقة النتائج المتوصَّل إليها. وبعد تحديد هذه النتائج، أسفرت عملية التوليف عن عدد صغير من الاستنتاجات والتوصيات الاستراتيجية التي تدفع منظومة الأمم المتحدة إلى الأمام في هذا المجال.

الجدول ١

عرض عام للأساليب الرئيسية لجمع البيانات

الأسلوب	*المجموعة الفرعية للأسلوب*	*العدد*
الدراسات القُطرية	دراسات مقترنة بزيارات قُطرية[١٦]	٦
	دراسات مرتكزة على استعراض مكتبي[١٧]	١٠
استعراض للتقييمات على الصعيد القُطري	تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية[١٨]	١٧
	تقييمات أخرى	٦
استعراض للتقييمات على الصعيد العالمي/الإقليمي	تقييمات أجرتها الأمم المتحدة	٨
	تقييمات لم تُجرِها الأمم المتحدة	٤
مقابلات أُجريت مع المنظمات الرئيسية صاحبة المصلحة	منظمات الأمم المتحدة	١٩
	منظمات شريكة	٨

٥- والتحدي المنهجي الرئيسي في التقييم المستقل على نطاق المنظومة هو أن يقال شيء عن منظومة الأمم المتحدة ككل بينما يتعلق الأمر حتماً في واقع الأمر بوجود تفاوت كبير في الأداء ومجموعة متعددة من العوامل التي يمكن أن تفسر هذا الأداء في كل سياق. وقد أدى ذلك إلى استخدام عبارات مثل "بصورة عامة"، أو "في كثير من الأحيان" أو "ليس دائماً" وذلك عند الإشارة إلى ما تفعله منظومة الأمم المتحدة فعلاً أو كيف يكون أداؤها في هذا الصدد. وقد لا تكون هذه هي العبارات المحددة التي يمكن العثور عليها في تقييم أحد المشاريع ولكن لا يمكن تجنب استخدامها في تقييم يُنظَر فيه إلى ٣٠ كياناً من الكيانات العاملة في أكثر من ١٠٠ بلد.

(١٥) يمكن الاطلاع في الفرع ١ من التذييل التقني على شرح أكثر تفصيلاً للمنهجية والنهْج الإجمالي المستخدمين في إجراء التقييم والمعوقات الرئيسية التي ووجِهت وأساليب جمع البيانات المستخدمة.

(١٦) بنن، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية مولدوفا، والسلفادور، وسوازيلند، وكمبوديا.

(١٧) إثيوبيا، والأردن، وألبانيا، وبنغلاديش، وتونس، والسنغال، وفيجي، وليبريا، وماليزيا، ونيجيريا.

(١٨) إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: تُحرَّر وثيقة البرامج بين الحكومة والفريق القُطري التابع للأمم المتحدة وهي تعرض وصفاً لإجراءات واستراتيجيات الأمم المتحدة التي يُضطلَع بها بغية تحقيق التنمية الوطنية.

٦- وقرب نهاية عملية التقييم، تُرسَل إلى منتجي الإحصاءات ومستعمِليها في ١٣١ بلداً من البلدان المستفيدة من البرنامج نسخة بسيطة من الدراسة الاستقصائية من أجل المصادقة عليها. وعرَضت الدراسة الاستقصائية نتائج التقييم وطُلب من المجيبين تبيان ما إذا كانوا يوافقون أم يعارضون. وقد ورد ثمانون (٨٠) رداً مجاباً فيها على أسئلة الدراسة بالكامل من ٤٣ بلداً[١٩]. وكانت نسبة واحد وثمانين في المائة من مجموع المجيبين (٨١ في المائة) منتجي الإحصاءات ونسبة ١٩ في المائة من مستعمِليها. وأثبتت نتائج هذه الدراسة الاستقصائية النتائج المتوصَّل إليها ولكنها أوضحت أيضاً التباين الواسع في التصورات بشأن أداء منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. ولا تنطبق بالضرورة النتائج المتوصَّل إليها على جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة في جميع أعمالها في هذا الصدد وفي جميع السياقات. بل إنها بالأحرى تمثل بياناً بشأن مسألة تمثّل مسألة مشتركة بين مكونات منظومة الأمم المتحدة بما يجعلها تستحق الانتباه إليها والعمل على معالجتها.

٧- وقد أُنشئ في نيسان/أبريل ٢٠١٥ فريق صغير لإدارة التقييم، برئاسة أحد مفتشي وحدة التفتيش المشتركة. ويتألف الفريق من موظفين من مكاتب التقييم التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وكان هذا الفريق مسؤولاً عن الجودة المهنية والتقنية للتقييم. وتشمل أدواره المحددة تعزيز الدقّة التقنية وضمان الجودة بشأن جميع جوانب التقييم.

٨- وعقب عملية مسح لأصحاب المصلحة، أُنشئ في نيسان/أبريل ٢٠١٥ فريق استشاري مخصص، جرى توسيع نطاقه في وقت لاحق ليصبح اسمه الفريق المرجعي للجهات الرئيسية صاحبة المصلحة[٢٠]. ووفقاً للتقييم المستقل على نطاق المنظومة، كان الدور الرئيسي لهذا الفريق هو تحسين القيمة الموضوعية والاستراتيجية للتقييم. وقام الفريق بتوجيه تركيز التقييم ونطاقه ونَهْجه، وأدلى بتعليقات على تصميم تقرير التقييم وعلى مسوّدته من أجل تحسين جودته وفائدته.

٩- وكما هو مبين في سياسة التقييم المستقل على نطاق المنظومة[٢١]، أجرى التقييم خبراء تقييم مستقلون، بقيادة رئيس فريق تقييم وبدعم من كبير أخصائيين إحصائيين وخبراء تقييم إقليميين ومساعدين لشؤون البحوث. وجرى التعاقد مع اثنين من كبار المستشارين يحوزان بينهما خبرة فنية في مجالات الإحصاءات وتنمية القدرات الإحصائية الوطنية واستخدام الإحصاءات في رسم السياسات، وكان التعاقد معهما للعمل على أساس متقطّع حسب الحاجة. ويبين الجدول ٢ في الصفحة التالية المعالم الرئيسية والمواعيد المستهدفة للإنجاز.

(١٩) شاركت ستة من هذه البلدان الـ ٤٣ في الدراسات القُطرية المتعلقة بالتقييم.

(٢٠) بينما كان يجري بصورة رسمية تنظيم فريق إدارة التقييم والفريق المرجعي للجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، أُنشئ فريق استشاري مخصص للجهات الرئيسية صاحبة المصلحة لكي يبدأ عملية التقييم.

(٢١) انظر الفقرة ٤٨.

١٠- ويقدَّم هذا التقرير مصحوباً بتذييل تقني يتضمن مزيداً من التفاصيل عن السياق وعن الأدلة التي تدعم النتائج المتوصَّل إليها المعروضة في تقرير التقييم الرئيسي. ويمكن الاطلاع على التذييل التقني على الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة.

١١- وفيما يلي عرض لهيكل هذا التقرير:

- فالفصل الثاني يحدد السياق الذي يُضطلع فيه بالتقييم. ويُوضّح هذا الفصل بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بتنمية القدرات الإحصائية الوطنية، ويقدِّم عرضاً عاماً للدعم الدولي المقدَّم في هذا المجال، ويبحث السياق العالمي الآخذ في التغيّر؛
- ويعرض الفصل الثالث النتائج المتصلة بسؤالي التقييم وما يتصل بهما من أسئلة فرعية؛
- ويعرض الفصل الرابع الرسائل الرئيسية في شكل استنتاجات استراتيجية مستمدة من الاستعراض الذي أُجري في الماضي القريب، وهو يدفع العملية إلى الأمام بتوصيات استراتيجية موجَّهة إلى منظومة الأمم المتحدة بغية دعم تنمية القدرات الإحصائية الوطنية في سياق البيئة القائمة الآن.

الجدول ٢

الإطار الزمني للتنفيذ

المرحلة	*الإطار الزمني*
المرحلة الأولى: المشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة وتحديد النطاق والتصميم الأولي	نيسان/أبريل – تموز/يوليه ٢٠١٥
المرحلة الثانية: إعادة التصميم وتعيين فريق التقييم	آب/أغسطس – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
المرحلة الثالثة: جمع البيانات وتحليلها	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ – نيسان/أبريل ٢٠١٦
المرحلة الرابعة: المصادقة على تقرير التقييم ووضعه في صورته النهائية ونشره	نيسان/أبريل – حزيران/يونيه ٢٠١٦
المرحلة الخامسة: الحوار والعرض واتخاذ القرار	أيار/مايو – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
المرحلة السادسة: النشر والعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي	أيلول/سبتمبر – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

١٢- ووفقاً للمادة ١١-٢ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وُضعت الصيغة النهائية لهذا التقرير بعد تشاور المفتشين فيما بينهم لاختبار استنتاجاته وتوصياته في ضوء الحكمة الجماعية للوحدة.

١٣- ومن أجل تيسير تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير ورصد هذا التنفيذ من جانب وحدة التفتيش المشتركة، على النحو المطلوب في سياسة التقييم المشترك على نطاق المنظومة، يتضمن المرفق الأول جدولاً يوضح ما إذا كان التقرير مقدَّماً إلى المنظمات المعنية لاتخاذ إجراء أم للإحاطة علماً.

ثانياً- القدرات الإحصائية الوطنية

١٤- المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي أقرتها الجمعية العامة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أثناء دورتها الثامنة والستين، تنص على الاعتراف السياسي بالإحصاءات الرسمية باعتبارها منفعة عامة. وإذ تعرض شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة هذه المبادئ، فإنها تذكّر القرّاء بأن الإحصاءات لا بد منها من أجل التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستدامة.

١٥- ويحتاج واضعو السياسات على الصعيد الوطني إلى الإحصاءات لمساعدتهم على تحديد المجالات التي يلزم فيها وضع وتطوير السياسات (مثل رصد الاتجاهات) من أجل إجراء تحليلات أكثر عمقاً تؤدّي إلى إصلاح السياسات، ومن أجل رصد تنفيذ السياسات وتقييم ما إذا كانت الإصلاحات السياساتية تحقق نجاحاً ولماذا؟ إذ ينبغي أن يؤدي استحداث إحصاءات أكثر ملاءمة وأفضل توقيتاً إلى وضع سياسات أفضل وأكثر استناداً إلى الأدلة يكون من المحتمل معها بدرجة أكبر تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. ويحتاج مواطنو البلدان إلى الإحصاءات للمساعدة على محاسبة واضعي السياسات، ويحتاجون أيضاً إلى معلومات عن المجتمع الذي يعيشون فيه، بينما تحتاج مؤسسات الأعمال إلى جعل القرارات المتخذة في مجال الأعمال قائمة على الأدلة. كما تساعد الإحصاءات المواطنين على الدعوة إلى التغيير، وهو كثيراً ما يحدث عن طريق مجموعات المجتمع المدني. بيد أنه ليس فقط واضعو السياسات والمواطنون هم الذين يشكلون مصدر الطلب على الإحصاءات. إذ توجد مطالب إضافية على إنتاج الإحصاءات - كثيراً ما تكون متنافسة - تؤثر على نمط إنتاج الإحصاءات وعلى أولويات منتجيها ومستعمِليها على الصعيد الوطني. وهذه تشمل طلبات من المنظمات الدولية من أجل تصميم البرامج الخاصة بها واحتياجات الرصد المتعلقة بها، وكذلك من أجل أنشطة الدعوة والرصد العالمي/الإقليمي.

ألف- تنمية القدرات الإحصائية الوطنية

١٦- ظلت تنمية القدرات تشكل جزءاً أساسياً من أعمال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مدى العقدين الماضيين. وقد شدّد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢ على أن "تنمية القدرات مهمة أساسية من مهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأحد المبادئ الرئيسية المترابطة التي يجب تطبيقها على الصعيد القُطري"[٢٢]. ويشير الجزء الأخير من هذا الاقتباس إلى أن تنمية القدرات هي أحد مبادئ البرمجة الخمسة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي ينبغي أن تطبق عالمياً من جانب منظومة الأمم المتحدة في مجال أنشطتها التنفيذية[٢٣]. وإلى جانب الكيانات الأخرى التي تدعم الإدارة الرشيدة والمساءلة، فإن النظم الإحصائية الوطنية تحتاج أيضاً إلى تنمية القدرات لكي تكون قادرة على دعم تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

(٢٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، الفقرة ٦٠.

(٢٣) في المبادئ التوجيهية المؤقتة الجديدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الصادرة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦، لم تعد 'تنمية القدرات' تُدرج كأحد مبادئ البرمجة.

١٧- وتتربع على قمة النظام الإحصائي العالمي اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وهي لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقوم شعبة الإحصاءات بخدمتها فنياً. وتساعد اللجنة الإحصائية[٢٤] المجلس، في جملة أمور، على تعزيز تطوير الإحصاءات الوطنية وتحسين قابليتها للمقارنة، وتنسيق الأعمال الإحصائية للوكالات المتخصصة. وولاية اللجنة الإحصائية واسعة النطاق وكذلك وثيقة الصلة بمسألة بناء القدرات الوطنية.

١٨- ويوجد لدى معظم البلدان ولكن ليس لديها جميعاً نظام إحصائي وطني يعِدّ من أجل الحكومة الوطنية الإحصاءات الاقتصادية (الحسابات القومية، والأسعار، وميزان المدفوعات، والمالية الحكومية)، والاجتماعية - الديمغرافية (السكان والصحة والتعليم والعمل)، والإحصاءات الزراعية والبيئية، والإحصاءات المتعددة المجالات. ويتألف النظام الإحصائي الوطني من هيئات حكومية شتى هي عادة: الجهاز الإحصائي الوطني وهو منتِج الإحصاءات الأساسية ومنسِّقها، ووزارات وإدارات ووكالات حكومية أخرى تضطلع بالمسؤولية عن إنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية في قطاعات أو ميادين محددة. وينبغي التشديد على أن النظام الإحصائي الوطني، من أجل الوفاء بولايته، يحتاج إلى دعم قانوني قوي ومعايير مشتركة وتنسيق جيد بين منتِجي البيانات لتمكينه من إنتاج إحصاءات عالية الجودة، فضلاً عن حاجته إلى علاقة قوية مع مورِّدي البيانات ومستعمِليها. ويشمل أيضاً التعريف الواسع للنظام الإحصائي الوطني مورِّدي البيانات ومستعمليها.

١٩- والاستفادة من النموذج العام لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (المجموعة الإنمائية) من أجل تنمية القدرات وتطوير القدرات الإحصائية الوطنية هو أمر يمكن وصفه بأنه عملية إحداث تغييرات على مستوى كل من الأفراد والمنظمات والبيئات التمكينية في النظام الإحصائي الوطني يكتسب عن طريقها النظام قدراته على تحديد وتحقيق أهدافه المتعلقة بتطوير الإحصاءات على مر الزمن، ويعزز ويصون عن طريقها هذه القدرات. ومن الضروري تنمية القدرات فيما يتعلق بكل من القدرات الرأسية (القطاعية أو التقنية، مثل الدراسات الاستقصائية) والقدرات الأفقية (القدرات المشتركة بين القطاعات التي تمكّن من استخدام المهارات التقنية، أي البنية التحتية الأساسية للنظام الإحصائي الوطني).

٢٠- وبالنظر إلى أن تطوير القدرات الإحصائية الوطنية يتطلب إجراء تغييرات على مستويات متعددة (على المستوى الفردي والمستوى المؤسسي وعلى مستوى البيئة التمكينية)، جرى تنفيذ برامج مختلفة لتنمية القدرات الإحصائية الوطنية وذلك بغية تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على الوفاء بتوقعات الجهات صاحبة المصلحة فيها. وتهدف هذه البرامج إلى تحسين معارف ومهارات وكفاءات موظفي وقيادة النظام الإحصائي الوطني، وإلى دعم جمع البيانات الأولية، وإنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية، ووضع أو صقل المعايير الإحصائية الوطنية ونظم التصنيف، وتحسين التقيّد بالمعايير والممارسات الإحصائية الدولية، فضلاً عن تحسين البيئة التمكينية لنظام إحصائي وطني فعال (في مجالات متنوعة مثل التشريعات الإحصائية والبنية التحتية الأساسية الإحصائية والتنسيق الإحصائي).

(٢٤) تتألف اللجنة من دول أعضاء ولكن تحضر دوراتها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة إلى جانب منظمات غير تابعة للأمم المتحدة تعمل في مجال الإحصاءات.

باء- الدعم الدولي لتنمية القدرات الإحصائية الوطنية

٢١- ظلت حاجة البلدان إلى البرهنة على تحقيق نتائج فيما يتصل بخطط التنمية الوطنية هي المحرّك الذي يدفع الطلب المتزايد على إنتاج إحصاءات رسمية. كما أن الاهتمام الدولي الذي أُولِي للأهداف الإنمائية للألفية، ومن بعدها أهداف التنمية المستدامة، قد أدى إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى تعزيز الإحصاءات الرسمية من أجل رصد هذه الأهداف الإنمائية العالمية. فصناع القرار في المجال العام هم والأوساط الإنمائية والجهات صاحبة المصلحة في السياسات العامة قد سلّمت على نحو متزايد بدور الإحصاءات الرسمية كمدخلات في عملية الإدارة من أجل تحقيق نتائج إنمائية، ومن أجل تحسين الحوكمة وزيادة فعالية التنمية. وبينما ظلت تَحدث زيادة في إنتاج الإحصاءات منذ عام ٢٠٠٠، ولا سيما مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال توجد تحديات خطيرة أمام رصد أهداف التنمية المستدامة[٢٥].

٢٢- وقد ظل الدعم الخارجي لتنمية القدرات الإحصائية الوطنية صغيراً نسبياً، إذ إن نصيب الإحصاءات من المساعدة الإنمائية الرسمية قد تراوح بين نحو خُمس وثُلث ١ في المائة (٠,١٩-٠,٣٣ في المائة) في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٣[٢٦]. وفي عام ٢٠١٣، قُدِّر الدعم المقدَّم من الجهات المانحة من أجل تنمية القدرات الإحصائية بمبلغ ٤٤٨ مليون دولار، أي ما لا يزيد عن نسبة ٠,٢٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وتتباين بدرجة يُعتد بها تقديرات الاستثمارات الإضافية المطلوبة في مجال الإحصاءات من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة، ولكن إحدى الدراسات، التي أُجريت بقيادة 'شبكة حلول التنمية المستدامة'، تشير إلى ضرورة تخصيص ما لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار في العام الواحد من المساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية[٢٧]. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن التمويل ليس إلا جزءاً من الحل لمسألة تنمية القدرات؛ إذ إن استنزاف العدد المحدود جداً من الإحصائيين المهنيين بانتقالهم إلى القطاع الخاص والمنظمات الدولية كثيراً ما يشكّل تحدياً لتنمية القدرات المحلية، شأنه في ذلك شأن القيود الإدارية والقانونية المحلية المفروضة على أنشطة الوكالات الإحصائية. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن بعض الاستثمارات في النظم الإحصائية الوطنية تتطلب قدراً كبيراً من التمويل، ومن العمل الهام في مجال تنمية القدرات، والتنسيق، فإن الدعوة إلى وضع معايير أو تيسير وضعها هي أمور لا تتطلب دائماً هذه الاستثمارات.

---

(٢٥) فيما يتعلق بنحو ثلث مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، لم تكن توجد بيانات متاحة إلا لدى أقل من نصف البلدان المبلِّغة. انظر: Shuang Chen et al., "Towards a post-2015 framework that counts: developing national statistical capacity", Partnership in Statistics for Development in the 21st Century (PARIS21) discussion paper No. 1 (November 2013).

(٢٦) PARIS21, *Partner Report on Support to Statistics* (2015).

(٢٧) Jessica Espey et al., *Data for Development: A Needs Assessment for SDG Monitoring and Statistical Capacity Development* (New York).

٢٣- وأكبر ثلاثة مؤيدين لتنمية القدرات الإحصائية خارج الأمم المتحدة هم الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ووزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)[٢٨]. وتؤدي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى أيضاً دوراً هاماً، ولا سيما مصارف التنمية الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منظمات مثل 'الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين' (شراكة باريس) تؤدي دوراً هاماً في دعم تنسيق الجهود، وفي مساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض على إعداد أو تحديث استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات. فنحو ٣٠ من كيانات منظومة الأمم المتحدة تتفاعل مع مكونات النظم الإحصائية الوطنية؛ وهذه تشمل اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة وكذلك الصناديق والبرامج[٢٩]. ووفقاً لدراسة استقصائية للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة أُجريت في عام ٢٠١٥ من أجل عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات[٣٠]، يشارك ١١٦ فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القُطرية[٣١] في القيام بأنشطة إحصائية، ومن بين هذه الفرق كان ١١١ فريقاً يشارك في تنمية القدرات الإحصائية من نوع ما.

٢٤- وتبين عملية مسح أنشطة كيانات منظومة الأمم المتحدة أن هذه المنظومة تقدِّم طائفة واسعة من أنواع الدعم المختلفة إلى النظم الإحصائية الوطنية من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية[٣٢]. فقد قُدمت المساعدة من أجل تحسين المهارات على المستوى الفردي (على سبيل المثال عن طريق أنشطة التدريب، وحلقات العمل، والاجتماعات التقنية/اجتماعات الخبراء، والزيارات الدراسية) التي يجري بها نقل المعارف المتعلقة بالإحصاءات في طائفة واسعة من المجالات المواضيعية (ولا سيما الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإحصاءات الشاملة لقطاعات متعددة). وفي بعض الحالات، تُقدَّم أموال من المجتمع الإنمائي إلى الدول الأعضاء أو يُستفاد من هذه الأموال لدعم جهود هذه الدول في الاضطلاع بأنشطة جمع البيانات الأولية (مثل التعدادات السكانية، والتعدادات الزراعية، واستقصاءات الأسر المعيشية) بغية زيادة كم الإحصاءات الرسمية. وعلى المستوى المؤسسي ومستوى البيئة التمكينية، تتيح الأمم المتحدة أيضاً القواعد والمعايير والأدوات فضلاً عن إتاحة المساعدة من أجل زيادة جودة النواتج الإحصائية وإتاحة آلية لتحقيق إمكانية مقارنة الإحصاءات الرسمية على نحو أفضل فيما بين البلدان.

---

(٢٨) PARIS21, *Partner Report on Support to Statistics* (2015).

(٢٩) توجد قائمة كاملة بكيانات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية يمكن الاطلاع عليها في الفرع ٤-١ من التذييل التقني. وهذه الكيانات تشمل شُعبتا الإحصاءات والسكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية الخمس، و١١ وكالة متخصصة، و١٢ صندوقاً وبرنامجاً وكياناً من الكيانات الأخرى.

(٣٠) Development Operations Coordination Office, "Analysis of data coming from United Nations country teams: UNDOCO analysis of 2014 and 2015 information management system (IMS) data" (2015).

(٣١) ١١٦ من الأفرقة الـ ١٢٢ التي أجابت، من أصل أقصى عدد ممكن وهو ١٣١ فريقاً.

(٣٢) يمكن الاطلاع في التذييل التقني على مزيد من المعلومات عن أعمال كيانات منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

٢٥- والمنظمة الرئيسية في الجهد التنسيقي هي لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، التي أُنشئت في عام ٢٠٠٢، وتقدِّم تقارير سنوية إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. وأعضاء هذه اللجنة[٣٣] هم كبار الإحصائيين في المنظمات الدولية والمنظمات فوق الوطنية، الذين تشمل ولايتهم تقديم الإحصاءات الرسمية الدولية في سياق المبادئ التي تنظم الأنشطة الإحصائية الدولية، والذين توجد لدى منظماتهم دائرة إحصائية مدمجة بصورة دائمة كما توجد لديها اتصالات منتظمة مع البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام ٢٠٠٧، توجد مجموعة فرعية للجنة، هي مجموعة كبار الإحصائيين بالأمم المتحدة، عقدت اجتماعات منتظمة دعت إليها شعبة الإحصاءات. ومجموعة كبار الإحصائيين بالأمم المتحدة، التي جرى تعزيزها في عام ٢٠١٤، تشمل الدوائر الإحصائية في وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة وفي الأمانة العامة، التي تشمل ولايتها تقديم الإحصاءات الرسمية الدولية في سياق المبادئ التي تنظم الأنشطة الإحصائية الدولية.

جيم- السياق المتغير للقدرات الإحصائية الوطنية

٢٦- أدت المرحلة النهائية من حقبة الأهداف الإنمائية للألفية وعملية إعداد خطة جديدة للتنمية إلى تجدد الاهتمام بجودة الإحصاءات وتوافرها. وبحلول أواسط عام ٢٠١٢، كان الأمين العام للأمم المتحدة قد أنشأ فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكان تقرير الفريق لعام ٢٠١٣، *شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة* - هو أول تقرير ابتكر عبارة "ثورة البيانات"، وتحديداً: تسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، وهو ما يشمل "مبادرة دولية جديدة لتحسين جودة الإحصاءات والمعلومات المتاحة للناس والحكومات"[٣٤].

٢٧- وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، أنشأ الأمين العام فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، الذي ضم ٢٤ خبيراً من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والحكومات والمنظمات الدولية. وكُلف الفريق بإسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها من أجل سد الثغرات في البيانات وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية. وكان من المتوقَّع أيضاً تقييم الفرص الجديدة المرتبطة بالابتكار وبالتقدم التقني وبالزيادة الكبيرة التي حدثت في مقدِّمي البيانات الجُدد من القطاعين العام والخاص الذين يدعمون ويكمِّلون النظم الإحصائية التقليدية ويعزِّزون المساءلة على الصُّعُد العالمي والإقليمي والوطني[٣٥]. وقد قُدم إلى الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ التقرير

(٣٣) انظر الرابط: http://unstats.un.org/unsd/accsub-public/members.htm.

(٣٤) أُخذ هذا الاقتباس هو والاقتباسات المتبقية في هذا الفصل من الفصل الرابع من التقرير المعنون *"شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة"* .

(٣٥) انظر الرابط: http://www.unglobalpulse.org/IEAG-Data-Revolution-Report-A-World-That-Counts.

الناتج عن ذلك والمعنون " A world that counts: mobilizing the data revolution for sustainable development" (عالم له أهميته: تعبئة ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة)، وسلط هذا التقرير الضوء على التحديين العالميين الرئيسيين اللذين يُصادَفان فيما يتصل بالحالة الراهنة للبيانات، وهما:

- التحدي المتمثل في عدم الرؤية (الثغرات القائمة فيما نعرفه من البيانات، ومتى نكتشف ذلك)؛
- التحدّي المتمثل في عدم المساواة (الثغرات بين من يمتلكون المعلومات ومن لا يمتلكونها، وما يحتاجون إلى معرفته لكي يتخذوا القرارات الخاصة بهم).

٢٨- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة[٣٦] مجموعة جديدة من الأهداف العالمية التي دخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وستسترشد بها جميع البلدان، المتقدمة والنامية على السواء، على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة. وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩ "متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي شاملة بطبيعتها وعالمية من حيث انطباقها، تراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية"[٣٧]. وستحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها وستبت في الكيفية التي ينبغي بها إدماج هذه الغايات التطلعية العالمية في عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية. وسيجري متابعة هذه الأهداف والغايات واستعراضها باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية. وستُستكمل هذه المؤشرات بمؤشرات ستقوم الدول الأعضاء بوضعها على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويتوقَّع قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بعد ذلك، تمشياً مع الولايات القائمة، باعتماد إطار المؤشرات العالمية، الذي وافقت عليه اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٦.

٢٩- وبالنظر إلى أن الدول الأعضاء قد وجدت صعوبة كبيرة في الإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية الأكثر محدودية بكثير، فسيتطلب الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة تغييراً في الدعم المقدَّم من المجتمع الدولي كماً وكيفاً ومن حيث وسائل تقديمه. وعلاوة على ذلك، فإن تحديد أبعاد اللامساواة والاستدامة والحوكمة سيطرح مزيداً من التحديات على النظم الإحصائية الوطنية في جميع الدول الأعضاء، وليس فقط في البلدان النامية.

(٣٦) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٣٧) المرجع نفسه، الفقرة ٥٥.

ثالثاً- النتائج المتوصَّل إليها بشأن دور منظومة الأمم المتحدة وإسهامها

٣٠- يتناول هذا الفصل سؤالي التقييم الرئيسيين وما يتصل بهما من أسئلة فرعية. وتستند هذه الاستنتاجات إلى تحليل الأدلة بالرجوع إلى عدد من المصادر المختلفة (على النحو المبين في الفصل الأول). ومن الواضح أن عملية جمع البيانات قد حددت كثيراً من الأمثلة الجيدة لتوضيح أعمال منظومة الأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وأُدرجت بعض هذه الأمثلة في التذييل التقني، ولكن أغلبية الأمثلة تتعلق إلى حد كبير بسياقات محددة. وقد تمثّل أحد النُّهُج الرئيسية في تثليث البيانات المستمدة من دراسات قُطرية - وهو نَهْج كثيراً ما يشمل الإسهام الإجمالي لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك دعمها للقدرات الأفقية - مع تقييمات البرامج والجهود العالمية.

ألف- السؤال التقييمي ١: ما هو إسهام منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية؟

النتيجة ١: على الصعيد القُطري، تُسهم مبادرات كيانات منظومة الأمم المتحدة إسهاماً هاماً بصورة عامة في تنمية القدرات الوطنية لغرض إنتاج الإحصاءات.

٣١- تُظهر مجموعة الأدلة المستمدة من الدراسات القُطرية التي أُجريت من أجل هذا التقييم، والمستمدة كذلك من التقييمات الأخرى المضطلع بها على الصُّعُد القُطري والإقليمي والعالمي، أن كيانات منظومة الأمم المتحدة كثيراً ما تسهم إسهاماً مهماً في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وتكشف الدراسات القُطرية عن أنه يوجد قدر كبير من التقدير لمبادرات كيانات الأمم المتحدة المتخذة لدعم تنمية القدرات الإحصائية الوطنية (إثيوبيا، والأردن، وبنغلاديش، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية مولدوفا، والسلفادور، وسوازيلند، وفيجي، وكمبوديا، وماليزيا، من بين مجموعة بلدان). وبصفة عامة، فإن ما تفعله المنظومة تفعله بشكل جيد، وهو تصوّر يأتي من الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية بقدر ما يأتي من الأجهزة الإحصائية الوطنية. وهذا ليس معناه القول بأنه لا يمكن تحسين الدعم، وستُبحث عن طريق السؤال التقييمي الثاني بعض القضايا المتعلقة بمدى جودة الدعم المقدَّم.

٣٢- والأدلة الثانوية التي جُمعت من التقييمات المنجزة تتفق مع الدراسات القُطرية. فالـ ٢٠ تقريراً من تقارير التقييم المعدَّة في حدود إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتي بُحثت من أجل هذا التقييم، تعرض الأغلبية العظمى منها آراء إيجابية بشأن أعمال كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وكانت تقييمات أعمال اللجان الإقليمية في مجال دعم تنمية القدرات الإحصائية الوطنية ذات طابع إيجابي أيضاً. فالتقييم الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية في ٢٠١٥ لأعمال اللجنة الاقتصادية

لأمريكا اللاتينية والكاريبي[٣٨]، قد أشار إلى أن اللجنة قدَّمت الدعم من أجل تعزيز الإحصاءات وتنسيقها في جميع أنحاء المنطقة ومن أجل تحسين المنهجيات فيما يتعلق بالحسابات القومية، والمؤشرات المتعلقة بالفقر وبنوع الجنس والمؤشرات الاجتماعية الأخرى. ورأى المكتب أن هذا العمل قد "عزز الإحصاءات على الصُّعُد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. كما ساعدت اللجنة الدول الأعضاء على تحسين القدرة على جمع بيانات التعدادات وعلى تحليلها". بيد أن التقييم قد خلص إلى أن اللجنة لم تكن فعالة بما فيه الكفاية في تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الكاريبي، التي حُددت على أنها إحدى الأولويات.

٣٣- وكانت تقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الأخرى لأعمال اللجان الإقليمية في الآونة الأخيرة إيجابية أيضاً. فقد أشار تقييم عام ٢٠١٦ المتعلق باللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى أن أهمية اللجنة تتجاوز هذه المنطقة وأن بعض النواتج التي استُحدِثت أصلاً من أجل المنطقة قد اعتُمدت على نطاق العالم، مثل المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وعلاوة على ذلك، فإن مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين يشمل اليوم مشاركة نشطة من جانب تسعة بلدان من خارج منطقة اللجنة. كما أن تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أجراه في عام ٢٠١٦ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) قد أشار إلى أن الإسكوا، في عدد من المجالات، بما في ذلك الإحصاءات، قد "اضطلعت بدور حفّاز عن طريق جمع المسؤولين الحكوميين معاً بغية تبادل الخبرات ومناقشة القضايا التقنية والتحديات والخيارات السياساتية ذات الصلة"[٣٩]. وأشار التقييم أيضاً إلى أنه عندما يتعلق الأمر بتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية (ضمن مجالات العمل الأخرى)، تتمتع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "بوضع جيد يمكّنها من تقديم نوع المساعدة الذي تحتاج إليه الدول الأعضاء لتحقيق النجاح في الانتقال من حالة النزاع والاضطراب إلى حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي"[٤٠].

٣٤- وجاء في تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، المضطلع به في عام ٢٠١١، لأعمال شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة أن العديد من الجهات صاحبة المصلحة قد أشارت إلى أن الجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات بغية بناء القدرات على الصعيد الوطني قد أدت إلى تحسين جودة البيانات المقدَّمة من بعض البلدان، وبالتالي إلى دقة المؤشرات على وجه الإجمال[٤١]. وقد استُخدِم في مراجعة داخلية للحسابات أجراها في وقت أقرب[٤٢] مكتب خدمات الرقابة الداخلية استقصاء لأعضاء اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة من أجل تقييم الدعم الفني المقدَّم إلى الدول الأعضاء. وحظيت الشعبة بدرجة متوسطة قدرها ٤ وذلك على مقياس يتراوح بين ١ و٥، حيث تمثل ٥ أفضل درجة.

---

(٣٨) انظر الوثيقة E/AC.51/2015/6.

(٣٩) انظر الفقرة ٢٧.

(٤٠) انظر الفقرة ٥٤.

(٤١) انظر الفقرة ٢٤.

(٤٢) Office of Internal Oversight Services, "Audit of the management of the statistics subprogramme and related technical cooperation projects in the Department of Economic and Social Affairs" (report 2016/032).

٣٥- وعلاوة على ذلك، فإن التقييمات العالمية للمواضيع المحددة كانت إيجابية أيضاً. فتقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٦ لأعماله بشأن تعدادات السكان قد خلص، بوجه عام، إلى أن إسهام الدعم المقدَّم من الصندوق إلى جولة تعداد عام ٢٠١٠ كان إيجابياً إلى حد كبير، بما لا يدع مجالاً للشك في دور هذا الأداء من حيث الإسهام في تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بإنتاج البيانات وبإتاحتها[٤٣]. وأحد العوامل التي حُددت في التقييم هي أن الدعم المقدَّم من الصندوق كثيراً ما ينطوي على آليات جيدة لضمان الجودة لأغراض التعداد، بما في ذلك ضمان الجودة المتصلة بإدارة التعداد. وعلى الرغم من أن تنمية القدرات الوطنية ليست هي الهدف الرئيسي للدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات الخاصة باليونيسيف، فإن دراسة استقصائية أُجريت من أجل تقييم اليونيسيف لعام ٢٠٠٩[٤٤] قد أوضحت أن الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات قد أسهمت في تنمية القدرات فيما يتعلق بجمع البيانات واستخدامها في البلد[٤٥].

النتيجة ٢: لم تفعل منظومة الأمم المتحدة دائماً ما يكفي لتعزيز الطلب القُطري على الإحصاءات ولدعم القدرات من أجل زيادة استخدام الإحصاءات لأغراض رسم السياسات[٤٦] الوطنية، وتحسين المساءلة أمام المواطنين، وتحسين القرارات التجارية من جانب القطاع الخاص.

٣٦- كما لوحظ في الفصل السابق، أدّى استخدام الإحصاءات في رسم السياسات على نحو أكثر فعالية إلى تحسين مساءلة الحكومات الوطنية أمام المواطنين، كما أن تحسين القرارات التجارية من جانب القطاع الخاص هو أمر مهم لتحقيق التنمية المستدامة. فإنتاج الإحصاءات ولكن دون استخدامها بصورة فعالة لا يشكل فقط عدم كفاءة في استخدام الموارد بل يمثل أيضاً ضياع فرصة كان يمكن استخدامها في رسم مزيد من السياسات القائمة على الأدلة.

٣٧- وكثيراً ما كانت تُدرج في مرحلة تصميم تدخّلات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بتنمية القدرات الإحصائية الوطنية أنشطة تهدف إلى تناول استخدام الإحصاءات في رسم السياسات الوطنية وفي تحقيق المساءلة أمام المواطنين (أي الطلب الوطني). وكان هذا شائعاً للغاية في برامج عامة لتنمية القدرات الإحصائية الوطنية (على سبيل المثال، في جمهورية مولدوفا، وزمبابوي، وسوازيلند، وبلدان أخرى)، وهي برامج كثيراً ما تكون مشتركة بين العديد من كيانات

(٤٣) UNFPA Evaluation Office, "Evaluation of UNFPA support to population and housing census data to inform decision-making and policy formulation (2005-2014)".

(٤٤) UNICEF, "Evaluation of UNICEF multiple indicator cluster surveys, round 3 (MICS3)" (2009).

(٤٥) المرجع نفسه، الجدول 'رابعاً-٤'، (table IV.4)، الصفحة ٦٣. على وجه التحديد، ٨٨ في المائة من الممثلين الحكوميين الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية و٩٧ في المائة من ممثلي الوكالات المنفِّذة.

(٤٦) مصطلح "رسم السياسات"، كما هو مستخدم هنا، يشير إلى الدورة الكاملة للسياسة العامة، ابتداء من تحديد هذه السياسة إلى تصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها وتعديلها.

الأمم المتحدة. غير أن هذه البرامج لم يجر تنفيذها دائماً (سوازيلند) أو أن العنصر الذي يشجِّع على زيادة استخدام الإحصاءات قد وُجد أنه مجال صعب من مجالات برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي هو برنامج جيد في غير هذا الوجه (جمهورية مولدوفا). بيد أنه توجد أمثلة جيدة على إسهام أنشطة تنمية القدرات التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة عندما تربط المشاريع تنمية القدرات الإحصائية الوطنية ربطاً مباشراً بالاستخدام الفعلي، مثل رسم سياسة محددة (مثلاً: استخدام التعداد الزراعي في رسم سياسة زراعية جديدة).

٣٨- ويصعب تقييم استخدام الإحصاءات، ويصعب بصورة خاصة إيجاد علاقة سببية بين الجهود المبذولة لتنمية القدرات وإجراء تغيير في السياسة العامة. وعلاوة على ذلك، لا تميّز أحياناً المناقشات المتعلقة بهذا الاستخدام بين الأنواع المختلفة للاستخدام، كما أنها في أحيان أخرى تعتبر الرصد هو الهدف النهائي. وكان يوجد بعض التأييد لإيجاد فهم أفضل للإحصاءات من أجل الترويج، على سبيل المثال، لاستخدام أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن البيانات الفوقية لرصد عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد سعت الجهود الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة التي تستهدف تعزيز الاستخدام الوطني إلى تدعيم تحقيق التجانس وإمكانية المقارنة بين الإحصاءات على الصُّعُد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي وإلى تقاسم البيانات الجزئية في النماذج الموحدة.

٣٩- وأثار الأشخاص الذين أُجريت مقابلات معهم في عدد من البلدان المشمولة بالدراسة كجزء من هذا التقييم مسألة الافتقار إلى ثقافة الاستخدام الإحصائي في الحكومة، على الرغم من أن الاستنتاجات تتباين تبايناً كبيراً فيما بين البلدان بل وحتى داخل الحكومات. وحيثما يوجد افتقار إلى ثقافة استخدام الإحصاءات، يكون ذلك على وجه الدقة هو الموضع الذي يلزم فيه دعم تنمية القدرات، وهو ما لا يقتصر على القدرات الوطنية بل يشمل أيضاً قدرة فريق الأمم المتحدة القُطري على تقييم العلاقات المعقدة والحوافز التي تحدد استخدام الإحصاءات وتصميم الدعم تبعاً لذلك. ويبدو أيضاً في بعض البلدان أن التقارير المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني قد حفزت المناقشة بشأن الإحصاءات وهو ما أدّى إلى تحسينات في الاستخدام.

٤٠- وتتيح التقييمات المواضيعية العالمية مزيداً من الإيضاحات بشأن هذه المسألة. فتقييم اليونيسيف للدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات لعام ٢٠١٤[٤٧] قد وجد حدوث بعض التحسن في هذا المجال، ولاحظ على وجه التحديد أن "مشهد استخدام البيانات في إطار هذه الدراسات الاستقصائية هو استخدام متنوّع على نطاق أوسع وبشكل أقوى من تلك الموجودة في التقييم السابق". وتُستخدَم بيانات الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات استخداماً متزايداً في التحليلات المتعددة الأقطار التي تستخدم الأطر المفاهيمية المشتركة لدراسة قضايا مثل الفقر لدى الأطفال، والأطفال غير الدارسين بالمدارس. والجهات

(٤٧) UNICEF, "Evaluation of the multiple indicator cluster surveys (MICS): round 4" (August 2014).

الطالبة لمجموعات بيانات الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات قد قدَّمت وصفاً لتحليلات ذات أغراض متنوعة تشمل طائفة واسعة من المواضيع التحليلية، تتصدّر فيها القائمة مسائل الصحة ونوع الجنس والتغذية والتعليم.

٤١- وكان التقييم الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٦ لأعماله المتعلقة بالتعداد[٤٨] أقل إيجابية ووجد أن "جولة تعداد عام ٢٠١٠ قد ركّزت تركيزاً بارزاً على زيادة إنتاج البيانات المتصلة بالتعداد، مع إيلاء اهتمام أقل بشكل غير متناسب لنشر البيانات وتحليلها واستخدامها في رسم السياسات". ولذلك، فبينما تشكل التعدادات السكانية أدوات قيّمة لرصد التقدم المحرز في المؤشرات الإنمائية، مثل تلك الموجودة في الأهداف الإنمائية للألفية – بيانات التعداد لا تتيح الخط الأساسي لمعظم المؤشرات فحسب، مثل حجم السكان للفئات المحددة، بل تولّد أيضاً معلومات للمؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والتعليم، والصحة، وإمكانية الحصول على الموارد الطبيعية – فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان لم يستغل حتى الآن الإمكانات الكاملة للجمع بين بيانات التعداد ودراسات استقصائية محددة أو مصادر جديدة للبيانات.

٤٢- ولوحظ في تقييم منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١١ لعنصر الإحصاءات في برنامجها الدولي للقضاء على عمل الأطفال[٤٩] أنه على الرغم من أن جودة النواتج البحثية قد اعتُبرت مرتفعة جداً، تشير بعض الدلائل إلى أن درجة الاستيعاب الأكاديمية متواضعة جداً. ويشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لعام ٢٠١٦ بشأن تقييم نتائج الشركات لعام ٢٠١٥[٥٠] إلى إسهام محدود في مجال استخدام الإحصاءات. وفيما يتعلق بإسهام الفاو في استخدام الإحصاءات من أجل اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة في تخطيط وإدارة قطاعات الموارد الزراعية والطبيعية في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، يقدِّر التقرير أن الفاو لم تسهم إسهاماً ملحوظاً في قرابة ٢٠ في المائة من البلدان. وفيما يقرب من ٦٣ في المائة من البلدان كان إسهام الفاو متواضعاً، ولم تُسهم المنظمة إسهاماً يُعتد به إلا في ١٧ في المائة فقط من البلدان.

النتيجة ٣: تحظى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والمعايير الإحصائية بتقدير كبير من الدول الأعضاء، لأن هذه الدول الأعضاء تشارك بنشاط في وضع المعايير. وتقدِّر هذه الدول أيضاً الدعم المقدَّم من أجل تقاسم المعارف فيما يتعلق باستخدام هذه المعايير.

(٤٨) UNFPA Evaluation Office, "Evaluation of UNFPA support to population and housing census data to inform decision-making and policy formulation (2005-2014)".

(٤٩) ILO Evaluation Unit, "Cluster evaluation of ILO-IPEC research and statistics (SIMPOC) projects 2007-2010" (2011).

(٥٠) FAO, "Corporate outcome assessment 2015: main results" (2016 draft).

٤٣- كان وضع المعايير الإحصائية وتبادل المعارف من أجل استخدامها هو مجال الدعم من منظومة الأمم المتحدة الذي حظي بأكبر تقدير من الدول الأعضاء، وفقاً للدراسات القُطرية ذات الصلة، وكذلك وفقاً لأصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الصلة الذين أُجريت معهم مقابلات. وقد ذكر البعض قدرة الدول الأعضاء على المشاركة في وضع هذه المعايير باعتبارها السبب في تقدير كلا الأمرين واستخدامهما.

٤٤- وأصبح الدور المضطلَع به في تحديد المعايير يكتسب أهمية متزايدة بالنظر إلى أن الأجهزة الإحصائية الوطنية تشارك في ثورة البيانات وترى زيادة في الفرص المتاحة لاستخدام مصادر البيانات في القطاع الخاص. والعاملون في أي نظام إحصائي وطني بحاجة إلى الدعم لمعرفة كيفية التعامل مع هذه الفرص الجديدة، وتشكل المعايير والمبادئ طريقة لمساعدتهم في هذا الجهد. ويعني ذلك، في مجال الممارسة العملية، مواصلة العمل المتعلق باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية. وعلاوة على ذلك، فإن الطابع العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فيما يشكّل خروجاً على الأهداف الإنمائية للألفية – يعني أن تكون المعايير أكثر حتى من ذلك أهمية، بالنظر إلى أنه يُقصد بها أيضاً أن تكون عالمية.

٤٥- والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية — التي هي أصلاً مبادرة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا – هي أداة قوية لدى الأفرقة القُطرية للأمم المتحدة يمكنها أن تستخدمها في تفاعلها مع السلطات الوطنية في نشاط الدعوة من أجل تعزيز النظم الإحصائية الوطنية. وهذه المبادئ هي أيضاً إطار شامل يمكن أن يُستخدَم كأساس لدعم تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. ويشير أحد المبادئ الهامة (الأول) إلى أهمية الشفافية، فيذكر أنه ينبغي "أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يَثبت فائدته العملية من الإحصاءات وتوفيره للمواطنين بتجرّد وفاءً بحقهم في الحصول على المعلومات العامة".

النتيجة ٤: عند دعم تنمية القدرات الإحصائية الوطنية، لا تقوم منظومة الأمم المتحدة دائماً باستخدام مواطن القوة النسبية العامة التي كثيراً ما تتمتع بها على المستوى القُطري استخداماً فعالاً.

٤٦- مواطن القوة النسبية العامة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل وجودها الفعلي على أرض الواقع إلى جانب الالتزام الطويل الأجل والتمتع عادة بعلاقات وثيقة مع الحكومات والمجتمع المدني، تجعل المنظومة ذات وضع جيد يمكّنها من الاضطلاع بأنشطة دعوة من أجل تعزيز النظام الإحصائي، ومن أجل دعم البيئة التمكينية للنظام الإحصائي الوطني، وتشجيع الاستخدام الفعال للإحصاءات لدى واضعي السياسات والمواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل منظومة الأمم المتحدة في أغلبية القطاعات، وكثيراً ما وُجد أنها تقوم بدور الربط بين الأجهزة الإحصائية الوطنية والشركاء من الوزارات والإدارات والوكالات. وسلطتها في عقد الاجتماعات (دورها التجميعي) تعني أنها كثيراً ما تكون ذات أهمية للجمع بين طائفة واسعة من المشاركين الوطنيين في

النظام الإحصائي الوطني، وهو ما يشمل ليس فقط مجموعة منتِجي الإحصاءات بل أيضاً مستعمِلي ومورِّدي الإحصاءات في القطاع الخاص. ونُهُج أصحاب المصلحة المتعددين التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة تسمح لها بالقيام بدور تجميعي مع الشركاء الدوليين أيضاً.

٤٧- ووجود المنظومة في البلدان يعني أنه يمكن تطوير العلاقات على أساس مستمر وليس فقط عن طريق جهود تُبذل مرة واحدة مثلاً عند إعداد استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات. بيد أن نقاط القوة النسبية هذه لا تُستغَل بصورة عامة. وبينما تتمتع منظومة الأمم المتحدة بقوة نسبية واضحة، فإن الأفرقة القُطرية للأمم المتحدة لم تُزوَّد بالأدوات اللازمة للتعامل مع الهياكل الإحصائية الإقليمية والعالمية المعقدة وللعمل بصورة كلية كنظام يؤدي عمله بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية. ولا توجد صلات رسمية بين الأفرقة القُطرية والشعب الإحصائية للجان الإقليمية للأمم المتحدة، كما لا توجد لها بصورة عامة أي صلات مع شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

النتيجة ٥: لم تكن منظومة الأمم المتحدة قادرة دائماً على أن تتناول بطريقة شاملة مسألة تنمية القدرات الإحصائية الوطنية، من أجل تناول النظام الإحصائي الوطني ككل. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن المنظومة دائماً ذات دور استراتيجي وحفاز في حشد مواردها المالية المحدودة وتعزيز هذا الدعم الشامل الواسع النطاق عند الضرورة.

٤٨- تناوُل النظام الإحصائي الوطني ككل، وعلى وجه التحديد ضمان إنشاء البنية التحتية الأساسية للنظام الإحصائي الوطني، هو أمر لا بد منه إذا كان لهذا النظام أن يُنتِج إحصاءات عالية الجودة في الوقت المناسب ويجعلها متاحة بطريقة مفيدة. ولا بد أيضاً من البنية التحتية الإحصائية والمادية، مثل سجلات الأعمال التجارية وأطر أخذ العينات، ونظم تسجيل الإحصاءات الحيوية، ونظم التصنيف، فضلاً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطلوبة وكذلك ما يلزم من أجهزة ومعدات لتسجيل البيانات وتجهيزها وتحليلها. وقد تمثلت إحدى المشاكل الخطيرة التي يواجهها كثير من النظم الإحصائية الوطنية في الميزانيات المحدودة إلى أبعد حد، الأمر الذي يقيّد حتى الحفاظ على البنية التحتية الإحصائية، ناهيك عن توسيع وتطوير الإحصاءات الرسمية.

٤٩- وبينما أصدرت منظومة الأمم المتحدة توجيهات جيدة بشأن مسائل مثل العمليات التجارية (أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا مهمة في هذا المجال)، فإنه ليس لديها بصورة عامة الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات الكبيرة الحجم التي كثيراً ما تكون ضرورية لتعزيز البنية التحتية الإحصائية. ومع ذلك، فإن القدرات التقنية لمنظومة الأمم المتحدة، إلى جانب وجودها على أرض الواقع وما لديها من نقاط قوة أخرى على الصعيد القُطري، هي أمور تعني أنها كثيراً ما تكون بالنسبة إلى الآخرين شريكاً جذاباً للعمل معه من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وينبغي أن تكون المنظومة في وضع يسمح لها بتقديم استجابة مختلفة في حالة كل بلد من البلدان، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إقامة شراكات قوية مع المنظمات التي ليس لديها هذا الوجود و/أو هذه العلاقة.

٥٠- وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما وُفِّقت الأمم المتحدة في حشد موارد عالمية من أجل إقامة شراكات هامة في الحالات التي يكون لديها فيها القدرات التقنية المناسبة. وتشمل الأمثلة في هذا الصدد التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية الزراعية والتسجيل المدني. ولا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تموّل العناصر الباهظة التكلفة من البنية التحتية الإحصائية مثل نظم التسجيل المدني - وهي أمر كثيراً ما يتولّاه البنك الدولي - ولكن يمكن أن تضطلع بدور كبير في مجال تقديم المساعدة التقنية في إطار شراكة مع شركاء في التنمية[٥١]. وعلى الصعيد القُطري، فرغم أن منظومة الأمم المتحدة قد نجحت أيضاً في تعبئة الموارد من أجل مبادرات رأسية محددة، مثل التعدادات (إثيوبيا والأردن) فإنها كثيراً ما لم تتمكن من حشد الموارد أو إقامة شراكات على الصعيد القُطري من أجل تناول الجوانب الأفقية للنظام الإحصائي الوطني عند الضرورة. وليس هذا هو الحال في جميع البلدان، حيث إما تكون الموارد المحلية كافية أو حيث يوجد مانحون رئيسيون يدعمون النظام الإحصائي الوطني ككل. بيد أن من الواضح، فيما يتعلق بالبلدان التي بُحثت في هذا التقييم، أن الموارد الإضافية مطلوبة بصورة عامة لضمان إيجاد نظام إحصائي فعال وأن منظومة الأمم المتحدة قد اضطلعت دائماً بدور ملائم في العمل مع السلطات الوطنية على تعبئة الموارد.

باء- السؤال التقييمي ٢: ما هي جودة إسهام منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية؟

النتيجة ٦: إسهام منظومة الأمم المتحدة يتسم عموماً بأنه ذو صلة وثيقة بأعمال الجهاز الإحصائي الوطني والوزارات والإدارات والوكالات الحكومية المختصة، ولكنه لا يلبّي دائماً الاحتياجات ذات الأولوية العليا لواضعي السياسات على الصعيد الوطني.

٥١- أكدت الاستعراضات الشاملة المتعاقبة للسياسات في منظومة الأمم المتحدة أهمية امتلاك البلدان لزمام الأمور بشأن الأنشطة التي يضطلع بها النظام. فتقرير الأمين العام لعام ٢٠١٦ عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات[٥٢] يجعل هذه المسألة أكثر وضوحاً، إذ أُشير فيه إلى أن "من الضروري ... كفالة إيجاد حلول خاصة بكل بلد، تكون وثيقة الصلة بالقيادة الوطنية وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، وتستند إلى قدرات البلد واحتياجاته وأولوياته الفردية"[٥٣].

(٥١) انظر على سبيل المثال، منظمة الفاو والاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية (FAO and the Global Strategy to Improve Agricultural and Rural Statistics).

(٥٢) انظر الوثيقة A/71/63-E/2016/8.

(٥٣) المرجع نفسه، الفقرة ٢٧٧.

٥٢- وتُظهر الدراسات القُطرية أن المكاتب الإحصائية الوطنية ومُنتجِي الإحصاءات في الوزارات والإدارات والوكالات يجدون بصورة عامة أعمال منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد وثيقة الصلة باحتياجاتهم، وهم يدركون المجالات التي تعمل فيها كيانات منظومة الأمم المتحدة والقيود التي تواجهها من حيث الموارد والقدرات. ويؤكد المستعمِلون أن لديهم احتياجات غير ملبَّاة فيما يتعلق بالبيانات ولكنهم يفهمون أن منظومة الأمم المتحدة لا تستطيع توفير جميع احتياجاتهم. فموارد منظومة الأمم المتحدة تلبّي ليس فقط احتياجات القطاعات الاجتماعية بل أيضاً في بعض البلدان احتياجات القطاعات الإنتاجية كذلك، على الرغم من أن شركاء إنمائيين آخرين يقومون بسد هذه الثغرات في أكثر الأحيان.

٥٣- وتقدّم منظومة الأمم المتحدة المساعدة إلى الدول الأعضاء في الوفاء بالتزامات الإبلاغ على الصعيدين العالمي والإقليمي وتؤكد بالتالي على مجال العمل هذا. وفي حين أن هذه المساعدة مهمّة في سياق الموارد المحدودة للنظام الإحصائي الوطني، فقد لا يعكس الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة أعلى الأولويات الوطنية. وتستخدِم أنشطة كيانات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني الموارد البشرية الشحيحة في النظام الإحصائي الوطني التي تسعى هذه الكيانات إلى تعزيزه، الأمر الذي يمكن أن يُضعِف أحياناً إنتاج إحصاءات لتلبية الأولويات السياساتية الوطنية الأخرى. أما عن مدى ملاءمة ذلك فهو أمر يتوقف على ما إذا كان الجهاز الإحصائي الوطني يعتبر دوره في المقام الأول دور المبلِّغ أو دور مورِّد الإحصاءات إلى المستعمِلين الوطنيين. وهذا، بدوره، يتوقف على ما إذا كان يوجد طلب واضح وواقعي على الإحصاءات. ففي بعض الحالات، قامت منظومة الأمم المتحدة بخلق الطلب متناولةً مسائل قد لا ترد ضمن الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية ولكنها مع ذلك مهمة، مثل الدراسات الاستقصائية الهامة المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

٥٤- وعلى الرغم من أن رصد الأهداف الإنمائية للألفية قد أتاح الفرصة لدعم تطوير الإحصاءات في الدول الأعضاء، وُجد اتجاه يتمثّل في أن التدخلات المتعلقة بتنمية القدرات الإحصائية الوطنية هي تدخلات مجزأة (مثل تقديم الدعم من أجل إجراء استقصاءات العينة) بدلاً من التركيز على الاحتياجات الطويلة الأجل للنظام الإحصائي الوطني، التي تشمل البنية التحتية الإحصائية اللازمة (ولا سيما نظم دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل عمليات التحقُّق من الجودة والإبلاغ بالإحصاءات على نحو فعال). والمشكلة التي يواجهها بعض كيانات منظومة الأمم المتحدة هو أن الموارد متاحة لمبادرات عالمية أو إقليمية معينة كما أن الأموال غير قابلة للاستبدال. وبعبارة أخرى، فليس من السهل تحويل الموارد إلى الأولويات الوطنية الحقيقية. وعند الاضطلاع بالتدريب الإقليمي، تُبذل عادةً جهود لمحاولة تلبية طلبات أكبر عدد ممكن من البلدان في المنطقة. ولا سبيل إلى تجنّب ألا تكون هذه الطلبات دائماً هي أولويات فرادى الحكومات الوطنية. وتتعلق المسألة بطبيعة تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبالدرجة المرتفعة للاعتماد على الموارد غير الأساسية/الموارد غير المخصصة التي، بحكم كونها تمويلاً غير قابل للتنبؤ به وغير مستدام، من شأنها أن تؤدي إلى اتباع نَهْج مجزأ بشأن الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة.

٥٥- وقد أشار تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان لأعماله المتعلقة بالتعداد[٥٤] إلى أن الصندوق قد "أسهم بدور إيجابي واضح في تعزيز القيادة الوطنية للتعداد وتولّي الأقطار زمام أموره عن طريق التشجيع على مشاركة جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في عملية التعداد (ولكن مع التركيز على الحكومة المركزية)". ولم يكن التشاور متساوياً عبر مجموعات أصحاب المصلحة داخل البلدان، وأحد أسباب ذلك هو عدم وجود توجيه مؤسسي بشأن المعايير الدنيا لآليات إدارة التعداد. بيد أن التقييم قد أشار أيضاً إلى وجود مخاطر مرتبطة بهذا النهْج عند الاعتماد عليه اعتماداً مفرطاً، أو عند المغالاة في اتّباع النهْج القائم على الطلب: فأولاً، قد يجري تقويض الدور الاستشاري للصندوق، مثلاً عند تقديم أفكار مبتكرة، وثانياً، قد يركّز الدعم المقدَّم من الصندوق على الاستجابات المخصصة الغرض القصيرة الأجل بدلاً من التركيز على الخطط والاستراتيجيات المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل مثل تنمية القدرات.

٥٦- فقد وجد التقييم الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات[٥٥] أن برنامج هذه الدراسات، كما كان قائماً عند نقطة المنتصف من الجولة الرابعة، قد أظهر قدرة كبيرة على التكيف في حدود هدفه المعلن المتمثل في توليد بيانات ذات جودة قابلة للمقارنة دولياً. ومع ذلك، وجد التقييم أيضاً أن العديد من بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط التي لديها نظم إحصائية قوية نسبياً قد أشارت إلى صعوبات تتعلق بالافتقار إلى المرونة داخل منصة مجموعة الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، وتتعلق على وجه التحديد بضرورة الالتزام بتوحيد العمليات والنواتج. فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالهيكل القياسي للتقرير، ذكر المجيبون: "لسنا مهتمين بالتقارير الجامدة"، وقد "أُبلِغنا أن مصالحنا الذاتية ينبغي أن تنتظر إلى وقت لاحق؛ وتقديم تقرير آخر في وقت لاحق"[٥٦]. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ في التقييم أن عدة أشخاص أُجريت معهم مقابلات قد أقاموا علاقة سببية بين الإحساس بـ "السيطرة على زمام الأمور" بشأن البيانات والاستخدام اللاحق لهذه البيانات.

النتيجة ٧: كثيراً ما يُكتشَف في الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة لتنمية القدرات الإحصائية الوطنية أن ضمان استدامة النتائج يشكّل تحدياً. وكثيراً ما لا يُجرى تقييم كافٍ للتحديات والمخاطر المرتبطة بالشواغل المتعلقة بالاستدامة، وخاصة عندما تُنقَل الأدوات الإحصائية الموجَّهة عالمياً (مثل الدراسات الاستقصائية) إلى السياقات الوطنية.

(٥٤) UNFPA Evaluation Office, "Evaluation of UNFPA support to population and housing census data to inform decision-making and policy formulation (2005-2014)".

(٥٥) UNICEF, "Evaluation of the multiple indicator cluster surveys (MICS): round 4" (August 2014).

(٥٦) استُخدمت الدروس المستفادة من التقييم في تكييف مجموعة الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات لأغراض الدراسات الاستقصائية المتبقية في الجولة الرابعة ولأغراض الجولة الخامسة.

٥٧- وتتسم الاستدامة بالأهمية إلى أبعد حد إذا كان يراد تحقيق الأهداف الطويلة الأجل. وتشير الاستدامة هنا إلى استدامة ما يكون للنتائج التي تُسهم منظومة الأمم المتحدة في تحقيقها من تأثير في تعزيز القدرات الوطنية، وليس إلى استدامة التدخلات نفسها، رغم أن الاثنتين مرتبطتان معاً ارتباطاً واضحاً في كثير من الأحيان. ويوجد الكثير من أبعاد الاستدامة من حيث صلتها بتنمية القدرات، مثل دوران الموظفين، أو إمكانية التنبؤ بالتمويل، أو استخدام القدرات والنظم الوطنية. وتشكل الاستدامة تحدياً يواجه جميع جهود بناء القدرات وليس فقط في مجال النظم الإحصائية.

٥٨- ويصعب أيضاً تحديد مدى استدامة نتائج تنمية القدرات التي تسهم منظومة الأمم المتحدة في تحقيقها. فقد وجدت الدراسات القُطرية أن بعض التحديات التي تعترض تنمية القدرات على نحو مستدام والتي تواجهها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال – مثل دوران الموظفين، وعدم إضفاء الطابع المؤسسي على القدرات التدريبية، وعدم التيقّن بشأن الموارد المالية – هي سمة مشتركة بين معظم الجهود الرامية إلى دعم تنمية القدرات. وعلى وجه الإجمال، تشير الأدلة المستقاة من الدراسات القُطرية التقييمية إلى أن الاستدامة هي أحد الشواغل ولكن الأداء يختلف اختلافاً يُعتد به في هذا الصدد. وهذا استنتاج مماثل للاستنتاج الوارد في تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان لأعماله المتعلقة بالتعداد، والذي اكتشف وجود تفاوت في النجاح في هذا المجال.

٥٩- وفي كثير من الأحيان، يرجع عدم تمكّن أحد المشاريع من ضمان الاستدامة إلى وجود مشروع آخر يحقق أشياء مماثلة. ومما له أهمية أيضاً في شرح العوامل الكامنة وراء استدامة النتائج إجراء تحليل وافٍ للمخاطر بشأن الاستدامة، بما في ذلك تقييم واقع الميزانيات الوطنية وفهم دورات هذه الميزانيات. وفي بعض الأحيان، تكون مسألة الاستدامة خارج سيطرة كيان منظومة الأمم المتحدة المعني، كالوضع مثلاً عندما يؤدي تغيير في الحكومة إلى حدوث تغيير في الأولويات. وبالمثل، فإن الأخذ بنُهُج قصيرة الأجل عندما يكون من الضروري الأخذ بوجهة نظر طويلة الأجل هو أمر كثيراً ما يَنشأ عن ضغط المانحين من أجل تحقيق نتائج قصيرة الأجل وعن إجراءات الإبلاغ. وبينما قد تؤدي الموارد الحكومية المتاحة للقطاع الإحصائي إلى عدم قابلية التمويل للتنبؤ به، فإن كون نظم إحصائية وطنية كثيرة تعتمد بشدّة على الدعم المقدَّم من المانحين إنما يضيف طبقة أخرى من عدم إمكانية التنبؤ يمكن أن تؤثر سلباً على استدامة النتائج. وحيثما يكون امتلاك الأقطار لزمام الأمور قوياً (مثلاً في إثيوبيا وماليزيا)، يمكن عندئذٍ أن تنسّق السلطات الحكومية الإسهامات المقدَّمة من شركاء التنمية المختلفين لضمان أن تكون التدخّلات القصيرة الأجل مكمِّلةً للجهود الوطنية.

٦٠- ومعظم، إن لم يكن جميع، ما تقدَّم يتعلق بالتحديات العامة التي تواجه تنمية القدرات المستدامة والتي توجد في جميع مجالات التدخّل. وينطوي كثير من هذه التحديات على مشاكل للسلطات الوطنية التي تهدف إلى زيادة القدرات بقدر ما يمثّله من مشاكل للمجتمع الدولي

الذي يقوم بدعم هذه الجهود المحلية. بيد أنه يوجد العديد من قضايا الاستدامة التي تتعلق على وجه التحديد بتنمية القدرات الإحصائية الوطنية، بما في ذلك الافتقار إلى الدعم لتنمية البنية التحتية الإحصائية الأساسية. وإحدى المسائل الأخرى التي تتعلق تحديداً بتنمية القدرات الإحصائية الوطنية هي التأكيد على الدعم القصير الأجل عن طريق الدراسات الاستقصائية، عندما يكون الاستثمار الطويل الأجل في النظم الإدارية وفي مصادر البيانات الأخرى أكثر استدامة. ولم تحدث زيادة في الدعم المقدَّم من أجل نظم تسجيل الإحصاءات الحيوية ومن أجل تعزيز هذه النظم إلا في الآونة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيئة الإحصائية الآخذة في التغيّر بسرعة تعني أن كلاً من الموظفين الوطنيين الذين يعملون في النظام الإحصائي الوطني وموظفي المنظمات الدولية والخبراء الاستشاريين الذين يقومون بدعمهم ينبغي إكسابهم مهارات جديدة. وأخيراً، فإن كل دعم يُقدَّم من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية ينبغي أن يأخذ في الحسبان القدرة الاستيعابية للعناصر المختلفة للنظام الإحصائي الوطني.

النتيجة ٨: آليات التنسيق العالمية غير مربوطة بآليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة على الصعيد القُطري، ولذلك فإنها لا تستند إلى الواقع القائم على الصعيد القُطري.

٦١- التنسيق القوي هو أحد المبادئ التي تنظّم الأنشطة الإحصائية الدولية: فتنسيق البرامج الإحصائية الدولية لا بد منه لتعزيز جودة الإحصاءات الدولية واتساقها وإدارتها ولتجنّب الازدواجية في العمل. وهو يتصل اتصالاً مباشراً بالكفاءة في استخدام الموارد البشرية والمالية المحدودة. وفي هذا السياق، يعرّف الاتساق بأنه اعتماد التعريفات والنُّهُج والمفاهيم نفسها، بينما يعرَّف التنسيق بأنه الاتصالات الرامية إلى الحد من التجزّؤ وإلى تجنّب التداخلات وإلى البناء على أوجه التآزر المحتملة بين الأنشطة.

٦٢- وقد أصبح التنسيق والاتساق أكثر إثارةً للتحديات بفعل تعقّد البنية الهيكلية الإحصائية العالمية وبفعل الكم الهائل من المشاركين على الصُّعُد الوطني والإقليمي والعالمي. فمع وجود نحو ٣٠ كياناً من كيانات الأمم المتحدة المشاركة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية، يكون من الواضح وجود تحدٍ يتمثل في تنسيق الأنشطة، ولا سيما عندما يكون لهذه الكيانات هياكل إدارة ومواقع مادية مختلفة. وتمثّل مسألة وجود تقديرات مختلفة على الصعيد القُطري إيضاحاً لهذه المشكلة، شأنها في ذلك شأن انتشار قواعد بيانات المؤشرات العالمية والإقليمية. وقد جاء في تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١١ لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة أن: "شعبة الإحصاءات توضّح نوع النشاط الذي تقوم به الأمم المتحدة بشكل جيد، ولكن المنظمة لم 'توحّد أداءها' بعد بشأن الإحصاءات". وبينما يبدو أنه قد أُجريت تحسينات، فلا يزال هذا الاستنتاج صالحاً اليوم.

٦٣- ويتعزز الاتساق العالمي عن طريق أعمال التنسيق التي تقوم بها لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية[٥٧] وكذلك عن طريق اجتماعات كبار الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة. بيد أنه لا توجد آليات محددة لمنظومة الأمم المتحدة للتنسيق على الصعيد القُطري غير الآليات العامة عبر نظام المنسقين المقيمين وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولا توجد أيضاً سوى روابط ضعيفة بين لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية وآلية التنسيق على الصعيد القُطري (عدا الفرصة المتاحة للجنة لأن تقدِّم تقارير إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة (مجلس الرؤساء التنفيذيين)). كما أن الاتفاقات السارية على مستوى المركز لا تنساب إلى المستوى القُطري، ويؤدي تعقيد البنية الإحصائية الدولية إلى ألا يسْهل على المشاركين في برمجة الأنشطة التنفيذية على الصعيد القُطري القيام بتنسيق مجدٍ.

النتيجة ٩: كثيراً ما يمثّل التنسيق مشكلةً على الصعيد القُطري، كما أن أعمال منظومة الأمم المتحدة بشأن القدرات الإحصائية الوطنية كثيراً ما تكون مجزأة.

٦٤- النتائج التي أسفر عنها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٥ لحكومات البلدان المشمولة بالبرامج[٥٨] تشير بوضوح إلى أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ليس كافياً لضمان إيجاد تنسيق جيد في المرحلة التنفيذية، وقد حَثّت الحكومات في هذا الصدد على إجراء متابعة متضافرة عن طريق الأخذ بوسائل مثل خطط العمل القطاعية المشتركة. والكم الكبير من الأعمال الإحصائية التي تضطلع به الأمم المتحدة في جميع المجالات المشمولة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كثيراً ما يبدو عليه مظهر تجزّؤ الدعم المقدَّم منه لعملية تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وقد لا يكون الأمر كذلك في حالة وجود استراتيجية إحصائية وطنية قوية تضم معاً جميع عناصر الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة ضمن إطار متسق. وهذه الاستراتيجيات لا توجد حتى الآن في جميع البلدان[٥٩]، وفي حين أنها قد تيسّر إيجاد تنسيق أفضل مع منظومة الأمم المتحدة في الحالات التي توجد فيها هذه الاستراتيجيات، فلا يزال يلزم بذل جهود لمعالجة التجزؤ في حالة عدم وجودها.

٦٥- ويوجد عدد من الأفرقة القُطرية للأمم المتحدة التي حاولت جمع الأنشطة المتصلة بالإحصاء معاً في شكل برنامج مشترك للأمم المتحدة (مثلاً، جمهورية مولدوفا، وزمبابوي، وسوازيلند). وفي حين أن هذا يمكن أن يعزّز التنسيق، فإنه قد لا يشمل جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي تُباشَر على الصعيدين الإقليمي والعالمي. والمدى الذي يجري

(٥٧) رغم استبعاد الصناديق العالمية والمنظمات الخيرية الهامة على نطاق العالم هي والقطاع الخاص، وهي جهات ذات أهمية متزايدة.

(٥٨) انظر الرابط http://www.un.org/en/ecosoc/qcpr/pdf/qcpr_2016-rcsurvey-report.pdf.

(٥٩) وفقاً للتقرير المرحلي عن الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ عن الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، فإن أقل قليلاً من نصف أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط تقوم حالياً بتنفيذ استراتيجية في هذا الصدد.

في حدوده تنسيق أعمال شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة هي والشعب الإحصائية الإقليمية للأمم المتحدة مع أعمال كيانات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيد القُطري يختلف باختلاف المنطقة والبلد ولكنه كثيراً ما يبدو ضعيفاً. وتوجد أمثلة كان فيها المنسقون المقيمون للأمم المتحدة يجهلون المشاركة القُطرية في أحداث معينة بالمنطقة أو يجهلون فيها حتى أنشطة شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات أو الأحداث التي تنظمها الشعبة في البلد.

٦٦- وتتسم طبيعة تمويل منظومة الأمم المتحدة بأنه ليست جميع الأنشطة المدرجة في إطار المساعدة الإنمائية تُموَّل فعلاً. وهذه مشكلة وخاصة في بلدان الدخل المتوسط حيث تكون المخصصات الأساسية المرصودة للصناديق والبرامج التي يمكن أن تقوم بدور حفّاز في تعبئة الموارد الإضافية هي مخصصات أصغر وحيث يوجد عدد أقل من الجهات المانحة التي يمكن أن تقدِّم هذه الموارد الإضافية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث مشاكل بشأن التنسيق في الحالات التي توجد فيها توقعات بتقديم الدعم في واحد أو أكثر من المجالات وهو دعم قد لا يأتي لبعض الوقت أو قد لا يأتي إطلاقاً. فعلى سبيل المثال، فبسبب الافتقار إلى الأموال لم يُنفَّذ البرنامج المشترك الشامل الذي استحدثته الأمم المتحدة في سوازيلند.

٦٧- وتوجد عدة أفرقة مواضيعية منشأة لرصد وتقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد تتناول أيضاً مسائل الإحصاءات ولكنها بحكم طبيعتها تركّز على الطلبات الداخلية للبيانات. ومع ذلك، فإن تنسيق المدخلات المستخدمة في الدراسات الاستقصائية كثيراً ما يكون جيداً، ولكن بالإضافة إلى ذلك تبيّن الأدلة المستقاة من الدراسات القُطرية أنه كثيراً ما توجد حاجة إلى بذل جهود أكبر في هذا المجال. وقدَّمت جمهورية مولدوفا مثالاً تمكّن فيه برنامج مشترك تابع للأمم المتحدة (كان فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الكيان الرائد) من المساعدة في التنسيق حتى وإن لم يكن كل الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية قد مرّ عن طريق هذا البرنامج[٦٠]. وكان أحد العوامل المحددة هنا هو دور مدير البرنامج الذي قدَّم دعماً كبيراً إلى الجهاز الإحصائي الوطني في هذا المجال، خارج إطار هذا البرنامج وخارج إطار منظومة الأمم المتحدة. ومن الواضح أن المسؤولية عن التنسيق تقع على عاتق السلطات الوطنية، وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى إيجاد توازن بين عملية التنسيق الخاصة بها ودعم النظراء الوطنيين في الاضطلاع بأنشطة التنسيق على المدى الطويل.

٦٨- وينطوي انتشار منصات تنسيق نشر البيانات على طرح تحديات في مجال التنسيق تُسهم فيها منظومة الأمم المتحدة. فقد أشار مدير جهاز إحصائي وطني إلى أن المنصات القائمة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان يجري تكملتها بمنصات جديدة أنشأها مصرف تنمية إقليمي وصندوق النقد الدولي. وأُشير إلى الحاجة إلى اتّباع نَهْج

(٦٠) Government of the Republic of Moldova, ILO, UNICEF, UNDP, UN-Women and UNFPA: "Strengthening the national statistical system of the Republic of Moldova" (حكومة جمهورية مولدوفا، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان: "تعزيز النظام الإحصائي الوطني لجمهورية مولدوفا").

مُنسَّق، إلى جانب أن ذلك يشكّل عبئاً على الجهاز الإحصائي الوطني. وقد تختلف المفاهيم أيضاً فيما بين الكيانات المختلفة للأمم المتحدة، على سبيل المثال فيما يتصل بمجالات التعداد. وأحد المجالات التي يمكن أن تسبب عبئاً كبيراً على الحكومة الوطنية وأن تنتقص أيضاً بصورة مباشرة من استخدام الإحصاءات هو إعداد تقديرات مختلفة. ومن المهم أيضاً تحسين التنسيق على مستوى التدريب، حيث يشير موظف من كيان واحد تابع للأمم المتحدة إلى أن ٥٠ في المائة من التدريب الذي أُجري قد انصب على النُهُج الإحصائية الأساسية. ويمكن تنسيق التدريب المضطلع به على هذا المستوى مع الجهود الأخرى المبذولة لتنمية القدرات في الأمم المتحدة وخارجها من أجل تجنّب تكرار التدريب بشكل منتظم بشأن القضايا الأساسية لدى المشاركين.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٩- تستند الاستنتاجات والتوصيات المعروضة في هذا الفصل إلى الاستنتاجات المقدَّمة في الفصل الثالث. وينطوي بالضرورة الانتقال من النتائج المتوصَّل إليها إلى الاستنتاجات على عنصر من عناصر التفسير، ولكن هذا التقييم قد حاول التقليل إلى أدنى حد من العناصر الذاتية الكامنة في أي تفسير وذلك بالبقاء بالقرب من النتائج المذكورة بأكبر درجة تسمح بها الموضوعية. وفي حين أن النتائج المتوصَّل إليها تُلقي بصفة عامة نظرة على الأعمال التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في الماضي، فإن الاستنتاجات تتطلع أيضاً إلى الأمام وتنظر في الآثار التي تحدثها النتائج المتوصَّل إليها في البيئة الجديدة للنظام الإحصائي الشامل على الصُّعُد العالمي والإقليمي والوطني.

٧٠- وتمثّل الاستنتاجات الأربعة التالية الرسائل الرئيسية التي ينقلها التقييم إلى الدول الأعضاء لكي تأخذها في الاعتبار عند بحث خيارات إصلاح الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. ويتناول الاستنتاجان ١ و٢ الهدف الثاني للتقييم[٦١]، بينما يتناول الاستنتاجان ٣ و٤ الهدف الثالث لهذا التقييم[٦٢].

٧١- وتنبع التوصيات بشكل منطقي من الاستنتاجات. وعند صياغة هذه التوصيات، بُذلت محاولة للتركيز على مسائل السياسة العامة ذات الصلة بالمستوى الاستراتيجي المرتفع بدلاً من التركيز على تفاصيل تصميم وتنفيذ المشاريع والبرامج. وعلى وجه التحديد، تهدف التوصيات إلى تعزيز الدعم التشغيلي المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتناول التوصيات الهدف الرابع من التقييم[٦٣].

ألف- الاستنتاج ١ المتعلق بالأداء الإجمالي

قدَّمت كيانات منظومة الأمم المتحدة على الصُّعُد العالمي والإقليمي والقُطري إسهامات هامة في تنمية القدرات الوطنية المتعلقة بإنتاج الإحصاءات. والعمل الذي اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة بشأن وضع المعايير الإحصائية قد جرى تسليط الضوء عليه باعتباره مجالاً هاماً من مجالات النجاح. بيد أنه توجد بعض التحديات المتعلقة بمدى جودة هذا الإسهام في إنتاج الإحصاءات، وبصورة محددة فيما يتصل بتنسيق الأنشطة ومدى استدامة النتائج ومدى أهمية الأنشطة بالنسبة إلى أولويات جميع الجهات الوطنية

(٦١) القيام، قدر الإمكان، بتقييم إسهام الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية والقيمة التي أضافها هذا الدعم إلى هذه القدرات.

(٦٢) تحليل دور منظومة الأمم المتحدة في دعم القدرات الإحصائية الوطنية في سياق الجهد الدولي الأوسع نطاقاً والتموضع الاستراتيجي للمنظومة في هذا الصدد.

(٦٣) التوصية بإجراءات استراتيجية من أجل تعزيز إسهام منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية في المستقبل عن طريق إدخال تعديلات على دور هذا الإسهام ومكانته والنُّهُج المتعلقة به.

صاحبة المصلحة. ومع ذلك، تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى البناء على نجاحاتها وإلى مواجهة التحديات والحفاظ على قيادتها العالمية في هذا المجال لكي يكون دورها فعالاً في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

استناداً إلى النتائج المتوصَّل إليها ١ و٦ و٧ و٨ و٩.

٧٢- يوجز الاستنتاج الأول النتائج الرئيسية المتوصَّل إليها المتعلقة بالدعم الإجمالي المقدَّم من كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات المتعلقة بإنتاج الإحصاءات. وهذا الدعم إيجابي إلى حد كبير ويعكس الدور الفريد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المجال. وفي حين أن الدعم المالي المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية ليس مجالاً متميزاً من مجالات القوة، تقوم منظومة الأمم المتحدة بدور رئيسي في البنية الإحصائية العالمية وفي تنمية القدرات الإحصائية الوطنية، وهو دور لا يمكن ببساطة وصفه من زاوية الأموال.

٧٣- والتحديات التي تواجه زيادة جودة الإسهام المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة لا تنطبق بصورة عامة إلا على العمل المضطلع به لدعم تنمية القدرات الوطنية المتعلقة بإنتاج الإحصاءات. وينطوي تعزيز استدامة تدخلات تنمية القدرات على تحديات في جميع مجالات العمل. وقد ظل الاتساق والتنسيق يشكلان تحدياً بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة بصورة عامة ولكن يصدق ذلك بصفة خاصة على مجال تطوير الإحصاءات، حيث يوجد عدد كبير جداً من كيانات الأمم المتحدة التي تعمل مع عناصر مختلفة من النظم الإحصائية الوطنية للبلدان على الصُّعُد العالمي والإقليمي والقُطري. وعلاوة على ذلك، فإن مسألة الملاءمة والاتساق مع الأولويات الوطنية هي مسألة أكثر تعقيداً في مجال الإحصاءات حيث لا يأتي الطلب على الدعم من الحكومة الوطنية والمواطنين فحسب بل ينشأ الطلب أيضاً من أجل الرصد الداخلي وتصميم المشاريع وكذلك من أجل تقديم التقارير على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومن شأن الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة عن طريق استراتيجية موجَّهة ومسيطَر عليها وطنياً من أجل تطوير الإحصاءات أن يساعد على معالجة بعض هذه الشواغل المتعلقة بالجودة.

٧٤- وتطرح البيئة الإحصائية العالمية الجديدة والمتطورة تحديات وفرصاً في آن واحد. وفيما يخص منظومة الأمم المتحدة، تتصل التحديات بتعزيز ما تم القيام به بالفعل مع توسيع دور التكيّف مع البيئة الجديدة، وعلى الأخص ظهور مصادر غير تقليدية للبيانات. وتتطلب خطة عام ٢٠٣٠ ليس فقط المزيد من الإحصاءات لقياس المزيد من المؤشرات، بل تتطلب أيضاً إحصاءات مصنفة وعلى الصعيد دون القُطري تساعد على رصد اللامساواة بجميع أبعادها[٦٤]، والتقدم المحرز في اتجاه ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. وتتعلق الفرص بالاهتمام بهذا المجال مجدداً، وبالاعتراف المتزايد من جانب الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في

(٦٤) الذهاب إلى أبعد من التفاوت في الدخل من أجل فهم التمييز العنصري والعرقي والطبقي واللامساواة؛ والتمييز القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف ضد النساء والبنات، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

النظم الإحصائية، وكذلك من جانب الجهات المانحة التي تموّل الدعم المقدَّم من أجل هذه النظم، بوجود دور هام للإحصاءات في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. ويوجد أيضاً، في بعض الظروف، احتمال تحقيق كفاءة أكبر وتوخّي طموح أكبر في مجال إنتاج الإحصاءات عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة والمصادر غير التقليدية للبيانات. ولا بد في هذا السياق من توافر القيادة من جانب الأمم المتحدة من حيث وضع المعايير والمبادئ والتوجيهات.

التوصية ١: ينبغي للجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، أن تجعل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية إحدى الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لكيانات منظومة الأمم المتحدة في مجال تناول مسائل إنتاج الإحصاءات الرسمية ونشرها واستخدامها، وينبغي أن تدعو الجمعية جميع الدول الأعضاء إلى إعادة توجيه الموارد المالية اللازمة من أجل دعم جميع المجالات الثلاثة.

باء- الاستنتاج ٢ المتعلق باستخدام الإحصاءات

على الرغم من أن منظومة الأمم المتحدة قد ساعدت الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها فيما يتعلق بإنتاج الإحصاءات، يلزم القيام بالمزيد من أجل تفعيل شعار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة القائل بأن البيانات الأفضل تقود إلى حياة أفضل. ولم تعترف منظومة الأمم المتحدة دائماً بأن الإحصاءات هي مسألة من مسائل الإدارة الرشيدة الوطنية، ولم تفعل ما يكفي لتشجيع وتيسير استخدام الإحصاءات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. والاستخدام الفعال للإحصاءات من جانب واضعي السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص هو أمر لا بد منه إذا كان للبلدان أن تحقّق أهداف التنمية المستدامة وأن تذهب إلى أبعد من مجرد رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. وهذا يتطلب تقديم الدعم من أجل تنمية القدرات الوطنية على استكشاف ثروة البيانات التي كثيراً ما تنتجها النظم الإحصائية الوطنية، وإجراء تحليل أعمق، ليس فقط للاتجاهات ولكن أيضاً للأسباب الكامنة وراء العقبات التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

استناداً إلى النتائج المتوصَّل إليها ٢ و٤ و٦.

٧٥- وفيما يخص موضع تركيز الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة فإنه بحاجة إلى الانتقال من الاستخدام الداخلي للإبلاغ ومن البرمجة والرصد اللذين تقوم بهما إلى تلبية طلبات واضعي السياسات الوطنية والمواطنين عندما يُحتمل أن يكون لاستخدام الإحصاءات أثر مباشر أكبر على تحسين حياة الناس. وعلى الرغم من وجود احتياجات كبيرة إلى إجراء تغيير استراتيجي في موضع التركيز، يكون من المهم التسليم بأن تناول مسألة استخدام الإحصاءات لم يكن موضع تجاهل تام من جانب منظومة الأمم المتحدة. وتوجد مجالات بُذلت فيها جهود لتشجيع الاستخدام، مثلاً عن طريق دعم تطوير منصات النشر أو دعم إعداد تقارير بحثية

بالاستناد إلى دراسة استقصائية أو تعداد أو نظام الإبلاغ الإداري. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن التحسينات في جانب إنتاج الإحصاءات – أي في جودة الإحصاءات ودوريتها وصدورها في الموعد المحدد وإتاحتها – تشكل مساهمة هامة من جانب منظومة الأمم المتحدة في استخدام الإحصاءات. ولذلك، تتوافر لدى منظومة الأمم المتحدة خبرة واسعة في دعم استخدام الإحصاءات، حتى وإن كان يلزم القيام بالمزيد. بيد أن الشيء المفقود هو وجود منتديات تجمع بين إحصائيي الأمم المتحدة والمتخصصين في مجال السياسات ومديري البرامج تمكّنهم من التعلّم من الخبرات المكتسبة في هذا المجال (أي ما أثبت نجاحاً ولماذا) وتعزّز النُهُج المتبعة فيما يتعلق بالمستقبل، بما في ذلك كيفية الاضطلاع بالرصد والتقييم.

٧٦- والتحديات المتمثلة في دعم تنمية القدرات من أجل زيادة استخدام الإحصاءات استخداماً أكبر وأعمق هي تحديات معقدة وتتعلق بمعالجة الحوافز والقيود السياسية قدر تعلّقها بالمساعدة على تطوير القدرات التقنية الفردية المتعلقة بإجراء تحليل إحصائي. ومع ذلك، لا يوجد توجيه كافٍ لمساعدة الأفرقة القُطرية للأمم المتحدة بوصفها نظاماً لتحديد النُهُج المحددة السياق لدعم زيادة الاستخدام وتحديد العقبات ورصد النجاحات، وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، لم تستغل دائماً الأفرقة القُطرية نقاط قوتها النسبية، مثل وجودها شبه العالمي ووضعها بوصفها شريكاً موثوقاً، لكي تزيد من المشاركة في الجوانب غير التقنية لدعم استخدام الإحصاءات. ويمكن تعزيز هذا الدور عن طريق بناء شراكات مع المنظمات تعود بالنفع على الطرفين مثل 'الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين' (شراكة باريس) التي لديها خبرة تقنية في دعم النُهُج الشاملة المتعلقة ببناء القدرات في النظم الإحصائية الوطنية، ولكن ليس لديها وجود على الأرض، والتي جرى تشجيعها في التقييمات المضطلع بها على تعزيز علاقاتها مع مستعمِلي الإحصاءات، وهو أمر ليس من السهل القيام به من بعيد.

٧٧- وتتسم بالأهمية أيضاً جودة الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الوطنية فيما يتعلق باستخدام الإحصاءات. وسوء تنسيق منصات النشر (الوطنية والإقليمية والعالمية) أو عدم الاتساق بين المفاهيم أو التقديرات (على النحو المحدد في النتائج المتوصَّل إليها) لا يساعدان على تعزيز الاستخدام الأكثر فعالية، وينبغي معالجتهما. وقد تبيَّن أيضاً أن منظومة الأمم المتحدة لم توائم دائماً دعمها الموجَّه إلى القدرات مع احتياجات المستعمِلين الإحصائيين الوطنيين، ولم تقم دائماً بدعم قدرة المستعمِلين على ممارسة قدر أكبر من السيطرة على عملية تحديد واختيار أكثر النواتج الإحصائية ملاءمةً وفعالية من حيث التكاليف، وهي النواتج اللازمة لتعزيز المساءلة وصنع القرار. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة ضمان أن تكون جميع التدخلات المضطلع بها في المستقبل دعماً لتنمية القدرات الإحصائية الوطنية ترتكز على طلب المستعمِلين الإحصائيين الوطنيين. وهذا يعني استخدام تلك المبادرات العالمية والإقليمية التي يمكن تكييفها بصورة فعالة تبعاً للسياق الوطني المحدد، كما يعني اتخاذ نَهْج متمايز حسب السياق المحدد. وعند الضرورة، فإن سلطة عقد الاجتماعات التي يتمتع بها فريق الأمم المتحدة القُطري ينبغي أن تساعد الحكومات الوطنية على الجمع بين الإحصاءات والتنمية – أي بين

منتجي الإحصاءات ومستعمِليها – من أجل النظر إلى الإحصاءات نظرة إنمائية. وهذه المبادرات يمكن أن تشمل تقديم الدعم من أجل مواءمة الخطط والاستراتيجيات الإحصائية مع نظم وعمليات التخطيط الإنمائي الوطني، في الحالات التي لم يحدث فيها ذلك بالفعل.

التوصية ٢: ينبغي للجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ وفي سياق متابعة خطة عام ٢٠٣٠، أن تعيد التأكيد على أن الهدف الرئيسي للدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية هو *استخدام الإحصاءات الوطنية لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية*، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وأن تطلب، في هذا الصدد، إلى المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تبذل جميع الجهود لدعم تحقيق هذا الهدف.

٧٨- وبينما يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تجلب مهارات تقنية قوية لدعم إنتاج الإحصاءات، فإن هذا الإنتاج ليس إلاّ وسيلة لتحقيق غاية. فاستخدام الإحصاءات على الصعيد الوطني لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية يجب الاعتراف به على أنه النتيجة المقصودة من الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة وعلى أنه مقياس نجاحها. وهكذا، فليست المسألة المطروحة هي إما دعم إنتاج الإحصاءات وإما استخدامها، فهما مسألتان متداخلتان وبينهما علاقة منطقية.

التوصية ٣: ينبغي قيام الرؤساء التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة التي تعمل على تنمية القدرات الإحصائية الوطنية بإنشاء شبكة (فريق عامل أو فرقة عمل) تجمع بين إدارات السياسات والبرامج والإحصاءات لدى الكيانات المختلفة من أجل تحديد كيف يمكن تقديم دعم أفضل لزيادة فعالية استخدام الإحصاءات من جانب الجهات الوطنية صاحبة المصلحة استخداماً يحقق الأهداف الإنمائية الوطنية، وينبغي أن يضعوا توجيهات على نطاق المنظومة تسترشد بها كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

٧٩- وبالإضافة إلى المناقشات التي دارت على نطاق المنظومة على الصعيد العالمي، فإن مناقشة واعتماد التوجيهات الشاملة ينبغي أن يجريا على الصعيدين الإقليمي والقُطري في إطار شراكة مع الدول الأعضاء ومع منظمات من خارج منظومة الأمم المتحدة. وسيكفل ذلك إتاحة قدرٍ أكثر ملاءمة من التوجيه ومن طرائق الدعم الإقليمي للأفرقة القُطرية للأمم المتحدة التي تعمل بشأن تعزيز القدرات من أجل استخدام الإحصاءات استخداماً أكثر فعالية. وينبغي أن يتولّى زمام القيادة في إدارة هذه الشبكة كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة لديه خبرة في دعم تنمية القدرات الإحصائية الوطنية وكذلك في المشاركة في وضع السياسات الاستراتيجية الوطنية.

جيم- الاستنتاج ٣ المتعلق بالتموضع الاستراتيجي

لا تتمتع منظومة الأمم المتحدة حتى الآن بوضع مناسب يمكّنها من زيادة إسهامها، ومن زيادة جودة هذا الإسهام، في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية في ظل البيئة الإحصائية العالمية الجديدة. وتعرض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحديات وفرصاً ستتطلب مزيداً من الفعالية والكفاءة في استجابة منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الأعمال الجارية التي يضطلع بها الفريق الرفيع المستوى(٦٥) والتي يمكن أن تعزّز قيادة منظومة الأمم المتحدة للنظام الإحصائي العالمي، لا توجد في الوقت الحاضر خطة شاملة توضّح أدوار الكيانات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والتي تدعم جهود تنمية القدرات الإحصائية الوطنية، أو توضّح تقسيم العمل فيما بين هذه الكيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد يكون مستوى الاستثمار في كيانات الأمم المتحدة غير كافٍ إذا أُريد لهذه الكيانات أن تقود الاستجابة المتكاملة من جانب منظومة الأمم المتحدة للثورة البياناتية الناشئة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى الوقت الحاضر، ظلت تنمية القدرات الإحصائية الوطنية أولوية من بين كثير من أولويات الأمم المتحدة الرامية إلى دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن إذا كان لمنظومة الأمم المتحدة أن تحقق النجاح فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، تعيّن عليها أن تولي أهمية أكبر لهذا المجال من مجالات عملها وأن تنظر في استعراض ولايات كيانات الأمم المتحدة المشاركة الرئيسية.

استناداً إلى النتائج المتوصَّل إليها ١ و٦ و٨ و٩.

٨٠- وتكشف المقابلات التي أُجريت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين عن التحديات التي تواجه التنسيق بين الكيانات المختلفة التابعة للأمم المتحدة المشارِكة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وتسعى أعمال لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية هي واجتماعات كبار الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة إلى التصدي لهذه التحديات، كما أن خطة العمل العالمية القادمة يمكن أن تدعم تحقيق تقدم أكبر في منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. بيد أن وضع إطار استراتيجي شامل لمنظومة الأمم المتحدة يحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات الكيانات المختلفة التي تعمل لدعم تنمية القدرات الإحصائية الوطنية هو أمر لا بد منه، ولا سيما في ظل البنية الإحصائية العالمية والإقليمية المتزايدة التعقيد. وأصبح هذا الإطار أكثر أهمية الآن بالنظر إلى بدء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبالنظر إلى ترسّخ قدميّ ثورة البيانات في عدد متزايد من البلدان.

(٦٥) أنشأت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (المكون من الدول الأعضاء ويشمل الوكالات الإقليمية والدولية بصفة مراقِب). ويهدف الفريق إلى إقامة شراكة عالمية من أجل بيانات التنمية المستدامة، وهو يقدّم تقارير سنوية إلى اللجنة الإحصائية.

وكجزء من عملية وضع الإطار الاستراتيجي الجديد، سيكون من المهم النظر في توصية رئيسية من توصيات مراجعة الحسابات الداخلية التي أجراها في الآونة الأخيرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة[٦٦]، مفادها أن تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتشاور مع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ببحث إمكانية تسمية مسؤول كبير من الأمم المتحدة للعمل بصفة كبير إحصائيي الأمم المتحدة لتنسيق المسائل الإحصائية فيما بين كيانات الأمم المتحدة.

٨١- ويمكن للشعب الإحصائية باللجان الإقليمية أن تؤدي دوراً هاماً في دعم خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. فهذه الشُّعب قريبة من البلدان التي تغطيها وتضطلع بدور هام في دعم الأفرقة القُطرية للأمم المتحدة بشأن ما تؤديه من أعمال أو بدور هام في دعم النظم الإحصائية الوطنية دعماً مباشراً في البلدان التي يكون فيها وجود الأمم المتحدة و/أو الأفرقة القُطرية محدوداً و/أو في الحالات التي تكون فيها موارد هذه الأفرقة صغيرة. وفي الوقت الحاضر، تشكل الصلات الضعيفة بين الشعب الإحصائية للجان الإقليمية والكثير من الأفرقة القُطرية عائقاً رئيسياً أمام زيادة فعالية وكفاءة وتكامل الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة. والشعب الإحصائية للجان الإقليمية تتيح أيضاً للبلدان الفرصة لأن تُدلي بدلوها على الساحة العالمية ويمكن لها أن تيسّر التوصّل إلى حلول فيما بين بلدان الجنوب في هذا المجال. وعلى الصعيد الإقليمي، تولّت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في كثير من الأحيان سد الثغرات في مجال تلبية الاحتياجات الإقليمية والوطنية في هذا الصدد، الأمر الذي أدّى في بعض الحالات إلى وفرة في المخططات والمبادرات والاتفاقات وفرص التدريب. وشاركت أيضاً بعض كيانات منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والإقليمي مشاركة ناجحة في برامج إحصائية عالمية كبيرة، فزادت بذلك من فعالية إسهامها التقني. وسيتعين بالضرورة مواصلة القيام بذلك بل وحتى زيادته. ومع ذلك، سيلزم توفير موارد إضافية من جانب منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال دعم اضطلاع الأفرقة القُطرية بدور أكبر في تطوير النظم الإحصائية الوطنية، حسبما يكون مناسباً.

(٦٦) Office of Internal Oversight Services, “Audit of the management of the statistics subprogramme and related technical cooperation projects in the Department of Economic and Social Affairs” (report 2016/032) (مكتب خدمات الرقابة الداخلية، "مراجعة حسابات إدارة البرنامج الفرعي للإحصاءات وما يتصل به من مشاريع التعاون التقني في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية" (التقرير ٢٠١٦/٠٣٢)).

التوصية ٤: ينبغي أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ وفي سياق متابعة خطة عام ٢٠٣٠، أن يضع إطاراً استراتيجياً لفترة السنوات الخمس القادمة بشأن الدعم المتكامل المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية على الصُّعُد العالمي والإقليمي والقُطري، يحدّد أدوار ومجالات عمل الكيانات المعنية على جميع الصُّعُد الثلاثة.

٨٢- وينبغي أن يسترشد هذا الإطار بالحاجة إلى زيادة فعالية القدرات والولايات القائمة على جميع المستويات[٦٧] والجمع بينها معاً لضمان إنشاء بنية هيكلية شاملة للأمم المتحدة بغية تقديم الدعم المتكامل والشامل إلى عمليات تنمية القدرات الإحصائية الموجَّهة وطنياً. ويمكن أن يستفيد هذا الجهد من فرص التآزر، وأن يكفل تخصيص الموارد لأنسب مستوى من المستويات، وأن يحد من الازدواجية والتداخل. كما ينبغي ربط هذا الإطار ربطاً صريحاً بعملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن هذا الإطار أن يساعد على المواءمة بين التمويل والمهام والإدارة الرشيدة والترتيبات التنظيمية لدى منظومة الأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، سيبحث الإطار ثغرات التمويل بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة في هذا المجال، وسيبحث عن حلول مبتكرة للتصدي لها، ربما عن طريق تجميع إمكانيات آليات التمويل و/أو عن طريق تعبئة موارد القطاع الخاص.

٨٣- ومن المهم أن يجري استحداث هذا الإطار عن طريق عملية شاملة للجميع تضم الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، ليس فقط لضمان تصميم الإطار تصميماً جيداً ولكن أيضاً لزيادة احتمال أن يجري تنفيذه. وينبغي أن يكفل الإطار الروابط بين آليات التنسيق القائمة على شتى المستويات وأن يحدد معايير أداء واضحة لكي يمكن تقييم أداء منظومة الأمم المتحدة تقييماً دورياً. وعلاوة على ذلك، يجب أن يأخذ الإطار في الحسبان ما تقوم به بالفعل الوكالات الأخرى (الدولية والإقليمية والثنائية). وينبغي للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، بوصفها الهيئة الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة التي تضم معاً كبار الإحصائيين القُطريين كافةً، أن تؤدي دوراً رائداً في وضع هذه الخطة. وينبغي أن تشارك في هذا العمل المنظمات ذات الصلة من خارج منظومة الأمم المتحدة.

(٦٧) ينبغي أيضاً أن يأخذ هذا الإطار في الحسبان عمليات التخطيط والإبلاغ (تقديم التقارير) القائمة لدى كيانات الأمم المتحدة المشارِكة.

دال- الاستنتاج ٤ المتعلق بالتعاون على الصعيد القُطري

على الصعيد القُطري، لا تقوم دائماً كيانات منظومة الأمم المتحدة بالتصرّف كنظام منسق ومتسق ومتكامل عندما تضطلع بدعم تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وتتلقى البلدان الدعم على نحو متواتر من منظومة الأمم المتحدة في شكل كثير من المبادرات المستقلة، التي كثيراً ما تكون مدفوعة بجداول أعمال عالمية، وعادة ما تتلقّاه عبر مجموعة واسعة من الشركاء الوطنيين. ورغم أن التجزؤ البرنامجي للدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة قد عولج (إلى حد ما) في بعض البلدان عن طريق برامج الأمم المتحدة المشتركة، فقد ظل أحد التحديات المطروحة بشكل عام هو تناول مسألة تنمية القدرات الإحصائية الوطنية كنظام متكامل. وحيثما يُفتقَر إلى التنسيق والاتساق، يصبح من الأصعب على منظومة الأمم المتحدة أن تقدِّم دعماً أوسع نطاقاً إلى الدول الأعضاء في مجال إقامة وتطوير النظم الإحصائية الوطنية الشاملة التي تديم إنتاج الإحصاءات واستخدامها. وفي هذا الصدد، يتعين تعزيز مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة بتزويدها بالقدرات الإحصائية من أجل إيجاد دور متكامل للأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية.

استناداً إلى النتائج المتوصَّل إليها ٤ و٥ و٦ و٨.

٨٤- والتوجيه المؤسسي وتحسين الروابط مع الشعب الإحصائية للجان الإقليمية وتنمية القدرات الفردية هي أمور يلزم القيام بها إذا كان للفريق القُطري للأمم المتحدة أن يكون ملائماً للغرض المنشأ من أجله. وسيتطلب ذلك البناء على الجهود القائمة الرامية إلى معالجة مسألة التنسيق والاتساق على الصعيد القُطري عن طريق الأخذ بإجراءات التشغيل الموحدة ونُهُج أكثر تكاملاً بشأن وضع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيلزم تعزيز قدرة الفريق القُطري على استحداث الاستجابات المناسبة لاحتياجات تنمية القدرات الإحصائية الوطنية والموضوعة تبعاً لسياق كل بلد. ومن المهم أنه في الوقت الذي تتكيّف فيه النظم الإحصائية الوطنية مع البيئة الإحصائية العالمية الجديدة، ستحتاج أيضاً منظومة الأمم المتحدة إلى اكتساب القدرة، أو إلى الحصول على القدرات الإقليمية، بغية توجيه الأجهزة الإحصائية الوطنية والوزارات والإدارات والوكالات بشأن اعتماد تكنولوجيات ونُهُج جديدة وبشأن إقامة شراكات مع القطاع الخاص كمورِّد للبيانات.

٨٥- وبالإضافة إلى اجتماع كلمة الأمم المتحدة كمنظومة، فإنها تحتاج أيضاً إلى تقديم الدعم من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية عن طريق النظام الإحصائي الوطني. وعندما يلزم تقديم مزيد من الدعم لمواجهة التحديات الإضافية المتعلقة برصد أهداف التنمية المستدامة، تكون الفرصة، وربما القدرات، سانحة أمام الأمم المتحدة لإحداث فارق يُعتد به. وبينما يحدث في كثير من الأحيان تعاون من حيث الإتيان بمدخلات وإدخالها في استقصاءات العينة (وهذا

الأمر ليس عالمياً بحال من الأحوال)، فإن التعاون فيما أبعد من ذلك، مثلاً بشأن أنشطة التدريب، محدود بصورة عامة. وفضلاً عن ذلك، فكثيراً ما لا يساعد الدعم المجزأ على تطوير البنية التحتية الأساسية للنظم الإحصائية الوطنية أو على ضمان إيجاد العمليات التجارية الفعالة، وهو أمر لا بد منه إذا كان للأجهزة الإحصائية الوطنية والمنتجون الآخرون للإحصاءات أن يستفيدوا من مصادر البيانات الجديدة. وفي هذا الصدد، يلزم تحسين التوازن بين الاستثمارات في استقصاءات العينة، والاستثمارات المستدامة الطويلة الأجل، ولا سيما فيما يتعلق بنظم الإبلاغ الإدارية، ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتدريب المهني.

٨٦- ومن غير المحتمل أن يكون لدى منظومة الأمم المتحدة بمفردها الموارد اللازمة لتقديم نوع الدعم اللازم لتولّي نوع الدعم الشامل المطلوب، ويقوم في كثير من البلدان شركاء دوليون آخرون بتقديم الموارد مباشرة إلى النظام الإحصائي الوطني. بيد أنه ينبغي، على النحو المناسب، أن تدخل منظومة الأمم المتحدة، على الصعيد القُطري، في شراكات وأن تحشد الموارد لضمان أن تكون الموارد اللازمة لتلبية الأولويات الوطنية متاحة.

التوصية ٥: ينبغي أن تكفل الجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، أن تكون تنمية القدرات الإحصائية الوطنية أحد مجالات الدعم الاستراتيجي التي تقدِّمها جميع الأفرقة القُطرية للأمم المتحدة، مع التسليم بأن الدور المضطلع به سيتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان على النحو الذي تحدده السلطات الوطنية.

٨٧- ونظراً إلى أن هذا هو أحد مجالات الدعم الاستراتيجي، فينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، حسب الضرورة، أن تقود عملية تطوير النظم الإحصائية الوطنية، وأن تعبئ الموارد وتقدِّم الدعم المتكامل والمتمايز والمحدد السياق عن طريق عمليات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة. ولا بد من أن يكون الدعم الموجَّه من منظومة الأمم المتحدة مقدَّماً في إطار شراكة مع المنظمات الدولية الرئيسية الأخرى العاملة في هذا المجال. ودور منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الإحصائية الوطنية سيُحدَّد بوضوح في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أو ما يماثله) تحت قيادة المنسق المقيم. وينبغي أثناء إعداد هذا الإطار وضع إرشادات بشأن تقييم الدور القُطري المحدد لمنظومة الأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وفي هذا السياق، فإن الدعم المقدَّم على نطاق المنظومة سيشمل الدعم المقدَّم من الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلاوة على ذلك، فإن أي دعم متكامل وشامل يمكن تقديمه من أجل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية ينبغي أن يستفيد أيضاً من العمل الذي تقوم به بالفعل الوكالات الدولية الأخرى في البلد وأن يأخذ في الحسبان هذا العمل، وينبغي بناء شراكات في هذا الصدد حسبما يكون مناسباً. ويمكن لإطار أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القُطري، إذا وافقت الحكومات الشريكة على ذلك، أن يكون "طريقة شاملة" لتناول مسألة تنمية القدرات الإحصائية الوطنية، بما في ذلك مسائل التنسيق التي حددها هذا التقييم.

هاء- موجز التوصيات

يورد الإطار ١ أدناه موجزاً للتوصيات الخمس المستمدة من النتائج المتوصَّل إليها والاستنتاجات الواردة في هذا التقييم.

الإطار ١

موجز التوصيات

توصيتان متعلقتان بالسياسات:

- جعل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية إحدى الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، والدعوة إلى تحقيق زيادة مناظرة في الموارد؛
- جعل *استخدام الإحصاءات* هو الهدف الرئيسي لجميع جهود تنمية القدرات الإحصائية الوطنية.

ثلاث توصيات تنظيمية:

- عبور المستويات العالمي والإقليمي والوطني، ووضع إطار استراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة يرمي إلى تحسين الترتيبات التنظيمية وإلى تعزيز الاستجابة المتكاملة، في مجال تنمية القدرات الإحصائية الوطنية. وسيساعد هذا الإطار على مواءمة تمويل ومهام وإدارة الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة. وبذلك، سيحدِّد الإطار الموارد التي ستكون مطلوبة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز وزيادة دعمها في هذا المجال استجابةً للاحتياجات المتزايدة. وينبغي أن تقوم اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بدور قيادي في هذا الجهد من أجل تعزيز امتلاك الدول الأعضاء لزمام الأمور بقدرٍ كافٍ؛
- وعلى الصعيد العالمي، ستقوم شبكة طوعية لموظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال إنتاج الإحصاءات واستخدامها بتقاسم معارفها، وبالتعلّم من تجارب الآخرين وبوضع توجيهات تهدف إلى تعزيز الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة من أجل استخدام الإحصاءات استخداماً أكثر فعالية. وستتفاعل هذه الشبكة مع الدول الأعضاء ومع المنظمات على الصُّعُد العالمي والإقليمي والوطني في وضع هذه التوجيهات. وينبغي أن يقود هذه الجهود كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة لديه خبرة في دعم إنتاج الإحصاءات واستخدامها. ويمكن أن تتيح الشبكة منظوراً مفيداً بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في دعم زيادة استخدام الإحصاءات بما يصبّ في وضع الإطار الاستراتيجي المذكور أعلاه؛
- وعلى الصعيد القُطري، حيث يتطلب الأمر استجابة متمايزة، يوصَى بجعل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية مجالاً من مجالات الدعم الاستراتيجي التي تأخذ بها جميع الأفرقة القُطرية للأمم المتحدة، التي تضم منظومة الأمم المتحدة على جميع الصعد معاً، من أجل الاستجابة على نحو متكامل للاحتياجات المتعلقة بتنمية القدرات تحت قيادة المنسق المقيم. كما أن النهْج الاستراتيجي لتنمية القدرات الإحصائية الوطنية سيجري إدماجه في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الموجَّه وطنياً، أو في صك مشترك مماثل من صكوك الأمم المتحدة على الصعيد القُطري.

المرفق الأول

استعراض عام للإجراءات التي يتعين أن تتخذها المنظمات المشاركة بناءً على توصيات وحدة التفتيش المشتركة

JIU/REP/2016/5

			الأمم المتحدة					اللجان الإقليمية					الصناديق والبرامج					كيانات أخرى		الوكالات المتخصصة							المنظمات ذات الصلة	
	التقرير	التأثير المتوخى	مجلس الرؤساء التنفيذيين	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٦٨)	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	مكتب دعم بناء السلام	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية والكاريبي	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	صندوق الأمم المتحدة للسكان	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز	مستقر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	منظمة الأغذية والزراعة	منظمة الطيران المدني الدولي	منظمة العمل الدولية	الاتحاد الدولي للاتصالات	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	منظمة السياحة العالمية	الاتحاد البريدي العالمي	منظمة الصحة العالمية	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	منظمة التجارة العالمية
لاتخاذ إجراء			☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒
للعلم			☒	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
التوصية ١		و، ز	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش
التوصية ٢		ط، و	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش
التوصية ٣		ب، ج، د، و	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش
التوصية ٤		أ، ج، د، ح، ك	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ن
التوصية ٥		أ، د، ح، ك	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش

الشروح: **ش:** توصية لكي تتخذ الهيئة التشريعية قراراً بشأنها.

ن: توصية لاتخاذ إجراء من جانب الرئيس التنفيذي.

التأثير المتوخى: **أ:** تحسين الشفافية والمساءلة؛ **ب:** نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات؛ **ج:** تحسين التنسيق والتعاون؛ **د:** تعزيز الاتساق والمواءمة؛ **هـ:** تحسين المراقبة والامتثال؛ **و:** زيادة الفعالية؛ **ز:** تحقيق وفورات مالية كبيرة؛ **ح:** تحسين الكفاءة؛ **ط:** الأهمية؛ **ي:** التأثير؛ **ك:** التكامل/الترابط.

(٦٨) شعبة الإحصاءات، وشعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.